



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique



جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير

تخصص: تدقيق ومراقبة والتسيير

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية

دراسة حالة مؤسسة توزيع مواد البناء edimco

تحت إشراف الدكتور :

بوزيد سفيان

من إعداد الطالبين :

قايدعلي ابراهيم هشام

شالغ ابراهيم

أعضاء لجنة المناقشة

السنة الجامعية: 2024 2025

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عريس المختار	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
بوزيد سفيان	أستاذ تعليم عالي	مشرفا و مقرا
بن حليلة سليمة	أستاذة محاضرة-ب-	مناقشا

الشكر و التقدير

إن الشكر لله شكرا عظيما و الحمد لله حمدا كثيرا الذي أعاننا في إنجاز هذا الدراسة

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل

وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور بوزيد سفيان، الذي لم

يبخل علينا بتوجيهاته القيمة التي كانت عوننا لنا ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة تدقيق ومراقبة

التسيير كما أقدم الشكر إلى كل من ساهم في نجاحنا ولم يبخل بتعليمنا للوصول إلى مستوى ارقى

داعيتا الله عز وجل أن ينير قلوبهم بالعلم وأن يجزيهم عطاءه.

الإهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، أما بعد:

نهدي هذا العمل إلى:

_ إلى الذي وهبونا كل ما يملك حتى نحقق لهم آمالهم، إلى من كانوا يدفعوننا قدما نحو الإمام لنيل
المبتغى، إلى الذين يمتلكون الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهروا على تعليمنا بتضحيات جسام، إلى من علمونا العطاء
دون انتظار، إلى من نحمل اسمهما بكل افتخار "والدينا" حفظهما الله وراعاهما
إلى من حيمهم يجري في عروقنا، إلى من بهم تكبرو عليهم نعتمد، إلى من عرفنا معهم معنى الحياة إخوتنا
إلى القلوب الطاهرة والنفوس العفيفة إلى الإخوة التي لم تلدهم أمهاتنا زميلاتنا وزملائنا في الدراسة
إلى كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى....

فهرس المحتويات

الترقيم	المحتوى
	الشكر
	الإهداء
	الملخص
3-1	المقدمة
	الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية
06	تمهيد :
07	المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية
07	المطلب الأول: تعريف المراجعة الداخلية وتطورها
10	المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية و أهدافها
14	المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها
21	المبحث الثاني: مكونات قسم المراجعة الداخلية ومنهجية عملها
21	المطلب الأول: مكونات قسم المراجعة الداخلية:
23	المطلب الثاني: المراجع الداخلي
25	المطلب الثالث: منهجية عمل المراجعة الداخلية ومراحل تنفيذها
29	خلاصة الفصل:
	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي حول المعلومات المحاسبية ودور المراجعة الداخلية في تحسينها
30	تهميد
31	المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية
32	المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

فهرس المحتويات

33	المطلب الثاني: خصائص وأهمية المعلومات المحاسبية
37	المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية
42	المبحث الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين وضبط جودة المعلومات المحاسبية
42	المطلب الأول: الفائدة من المراجعة القوائم المالية:
44	المطلب الثاني: كفاءة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
47	المطلب الثالث: استخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الداخلية من أجل ضبط وتحسين المعلومات المحاسبية
49	خلاصة الفصل:
الجانب التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة Edimco مستغانم	
51	تمهيد
51	المبحث الأول: تعريف مؤسسة إنتاج مواد البناء - مستغانم.
53	المطلب الأول: تاريخ نشأة المؤسسة.
53	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
55	المطلب الثالث: مهام وأهداف مؤسسة EDIMCO
57	المبحث الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومة المحاسبية على مستوى مؤسسة Edmico
57	المطلب الأول: المراجعة الداخلية في مؤسسة Edmico
58	المطلب الثاني: المقابلة
60	المطلب الثالث: نتائج المقابلة
63	الخاتمة

61	قائمة المراجع والمصادر
الملاحق	

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
19	المستويات التنظيمية لإدارة المراجعة	2.1
48	هيكل التنظيمي لؤسسة edimco	3.1
52	مكانة المراجعة الداخلية في العيكل التنظيمي لمؤسسة Edimco	3.2

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
53	أسئلة المقابلة (استبيان)	3.1

مقدمة

تسعى التطورات التي عرفها العالم في المجال المؤسسي الذي غير من الفكر التقليدي للمؤسسة (تحقيق الربح) إلى الفكر الحديث الاستمرارية في النشاط مراعاة للبيئة المحيطة بها من خلال مسؤوليتها الاجتماعية، وإن مع ازدياد الأعمال الاقتصادية المختلفة زاد معه الاهتمام بمهنة المحاسبة التي تعتبر الوسيلة الوحيدة لقياس النتائج، فصادرات المحاسبة هي الأساس الذي يعتمد عليه متخذي القرارات مما أدى إلى تفعيل مهنة المراجعة بأنواعها وباختلاف طرقها هذا ما أدى إلى أن تصبح الوسيلة والأداة الأساسية في نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات، حيث إنها تحدد وتكتشف نقاط القوة والضعف داخل الكيان، ومع ذلك يجب أن يتوفر نظام معلومات محاسبي يكون وسيلة لضخ المعلومات والمعطيات التي جميع مستويات الإدارة وكذا كل من الأطراف الداخلية. كالمستخدمين، والدائنين وغيرهم، ويعتبر مؤثر في عملية المراجعة الداخلية بواسطة مخرجاته التي بدورها تساهم في رفع من كفاءة العملية .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة لكن من ناحية تحسين المعلومات المحاسبية.

ومن مجمل ماسبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

■ ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية؟

وبناءً على الإشكالية الرئيسية تتفرع الإشكاليات الفرعية التالية:

■ ما المقصود بالمراجعة الداخلية وما أهميتها؟

■ كيف تؤثر المراجعة الداخلية على تحسين المعلومات المحاسبية؟

❖ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً بالغ الأهمية، وذلك من خلال تناولها للمساهمة المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن قيام نظام

المعلومات المحاسبي بضمان الثقة والدقة في المعلومات المحاسبية ومايتجر عنه من مراقبة
لمختلف الأنظمة الوظيفية في المؤسسة؛

❖ أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في ما يلي:

- معرفة دور وأهمية المراجعة الداخلية في مراقبة المعلومات المحاسبية؛
- التطرق إلى الجوانب الهامة الآلية في المراجعة الداخلية ومدى الاستفادة منها في تحديد المعلومات المحاسبية؛
- التعرف على أثر وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

- الأسباب الذاتية:

- الموضوع يدخل ضمن إطار تخصصنا (التدقيق)؛

- الميول الشخصي في الإلمام بجوانب الموضوع من ناحية النظرية والتطبيقية.

- الأسباب الموضوعية :

- توضيح فعالية مهنة المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛

- تعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالمراجعة الداخلية، و بالمعلومات المحاسبية.

❖ منهج الدراسة

من أجل التعمق في موضوع دراستنا وكذا الوصول إلى أهم المفاهيم المتعلقة بها اعتمدنا

في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

❖ هيكل الدراسة:

لتعمق أكثر في الموضوع قمنا تقسيم دراستنا هذا إلى فصلين في الجانب النظري و إلى الجانب التطبيقي خصصناه كدراسة حالة مؤسسة EDIMCO الخاصة بتوزيع عتاد البناء .

حيث تناولنا في الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية. وقمنا بتقسيمه هو الآخر إلى مبحثين، تطرقنا في مبحث الأول ل ماهية المراجعة الداخلية أما المبحث الثاني إلى مكونات قسم المراجعة الداخلية ومنهجية عملها

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية ودور المراجعة الداخلية في تحسين أدائها، وحتى هو بدوره قسمناه إلى مبحثين كما يلي: في المبحث الأول إلى ماهية المعلومات المحاسبية في حين خصصنا المبحث الثاني للدور الذي تلعبه دور المراجعة الداخلية في تحسين أداءها

وأخيرا الجانب التطبيقي تمثل في دراسة حالة لمؤسسة توزيع مواد البناء EDIMCO بولاية مستغانم، وكانت دراستنا في هذه المؤسسة على أساس المقابلة التي مكنتنا من خروج بجملته من النتائج فيما يخص الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحسين أداء المعلومات المحاسبية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

تمهيد:

ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية مع تطور وتوسع الأنشطة الاقتصادية وقد ظهرت بعد ظهور المراجعة الخارجية بوقت طويل، كما أن اهتمام إدارة المؤسسة بضرورة التعرف على مدى كفاءة أداء العاملين فيها ومدى تنفيذهم لسياستها وتوجيهاتها أدى كل ذلك إلى ظهور الحاجة إلى وجود مراجع داخلي يقوم بتقييم الأنشطة الداخلية في المؤسسة .

فالمراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية .

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق أكثر على المراجعة الداخلية وهذا في بحثين: كما يلي:

➤ **المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية؛**

➤ **المبحث الثاني: مكونات قسم المراجعة الداخلية ومنهجية عملها**

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

إن ظهور المراجعة وتطورها ووصولها إلى ما هي عليه الآن كان أمراً ضرورياً وحتمياً، بسبب توسع المؤسسات وتشعب وظائفها وانفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير المؤسسة. ومن ثم فقد صوبنا اهتمامنا في هذا المبحث إلى ماهية المراجعة حيث استهلنا دراستنا في المطلب الأول بتعريف المراجعة الداخلية وتطورها، ثم بعد ذلك دور المراجعة الداخلية وأهدافها في المطلب الثاني ولنخرج على أنواع في المطلب الثالث .

المطلب الأول: تعريف المراجعة الداخلية وتطورها

الفرع الأول: تعريف المراجعة الداخلية:

حسب تعريف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي "IIA" سنة 1947 "المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى . وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية و المالية ، ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية".¹

وبعدها ظهرت عدة تعريفات أخرى للمراجعة الداخلية ، كمايلي:

التعريف الأول: هي عملية الحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث

الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر

¹ - الموقع الإلكتروني: <https://ae.linkedin.com/pulse>، مقالة حول المراجعة الداخلية، تاريخ الإطلاع: -04-13

2024، على الساعة 15:00.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية¹ ويتوافق هذا التعريف إلى حد بعيد مع تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية.

التعريف الثاني: هي عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصاً فنياً انتقادياً محايداً للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للمؤسسة اعتماداً على قوة نظام الرقابة الداخلية.²

التعريف الثالث: هي عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سابقاً والخروج بتقرير عن ذلك.³

و بناءً على كل التعاريف خرجنا بالتعريف الشامل والمجملاتي: المراجعة الداخلية هي فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجميع الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية والتحقق من نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة والتأكد من سلامة المركز المالي، للخروج برأي محايد ومستقل حول صحة القوائم المالية خلال فترة مالية معينة⁴.

الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن المراجعة الداخلية

تستمد مهنة المراجعة نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته أو التأكد من مطابقته تلك البيانات للواقع وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين اليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة وكان المراجع وقتها يستمتع إلى القيود المثبتة لدفاتر و السجلات للوقوف على مدى

¹ محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 6.

² احمد جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث: الإطار الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع الأردن 2005، ص 25.

³ ألفين أرينز، جيمس لويك، ترجمة محمد عبد القادر الديسبيطي، المراجعة مدخل متكامل، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 1960، ص 21.

⁴ أرفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الأولى عمان، دار المسيرة، 2011، ص 19.

صحتها، و هكذا نجد كلمة " مراجعة Auditing مشتقة من الكلمة لاتينية Audire ومعناها "يستمع".¹

ثم اتسع نطاق المراجعة فشمّل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع و منشآت مختلفة خصوصاً بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة تباع نظام القيد المزدوج فقد أدت سهولة استعمال النظام على انتشار تطبيقية ذلك الانتشار الذي ساعد في التطور المحاسبية و المراجعة، فقد أنشأت صاحبة أو أصحاب المشروع إلى التأكد من الصحة الحسابية للسجلات و مطابقة ذلك الواقع حال المشروع وقد ازدادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المؤسسات و ظهور شركات لأموال و ما تضمنه ذلك من فصل بين الملكية و الإدارة مما دعا المساهمين إلى تعيين مراجعين للحسابات كوكلاء بأجر عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة.

لقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة في ايطاليا 1581 حيث تأسست كلية Rosconati وكانت تتطلب ست سنوات تمرينيه بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669 شرطاً من شروط مزاوله المهنة.²

مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا و تطور الصناعة و التجارة و الزيادة في أنشطة المؤسسات و زيادة الفجوة بين المالكين و الإدارة المحترفة و تطور النظام الضريبي فإن الهدف الرئيسي لم يتغير و هو اكتشاف الغش و الخطأ ، و لكن التغير الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850 هو الاعتراف و الرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم المحاسبية لأجل منع اكتشاف الغش و الخطأ ولم يتم الاعتراف بأهمية

1- عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية و لمراقب المالي من ناحية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ط1، ص 11.

2- خالد أميم، علم التدقيق الحسابات الناحية النظرية، دائر وائل للنشر، الأردن، 2007. ط4، ص 158.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد أن الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج لإضافة إلى أن المراجعة كانت تدقيقا تفصيليا و لجميع العمليات ، لكن يتقدم الزمن و زيادة حجم العمليات و تطور الأنظمة المحاسبية بدأ الاعتراف و القبول للمراجعة بواسطة العينات. الفترة من 1900 و لغاية 1933 اعترف كتاب المحاسبة و المراجعة بضرورة أهمية الرقابة الداخلية و فائدتها للمؤسسات و كذلك زيادة الاعتراف بأهمية المراجعة الخارجية و أن أول من اعترف بهذه الأهمية déchéé الذي بين أن النظام الرقابة الداخلية الفعال يعوض عن المراجعة التفصيلية¹ و بين أن الأهداف الرئيسية للمراجعة هي:

- اكتشاف الغش و الخطأ

- اكتشاف و منع الأخطاء الفنية

- اكتشاف الأخطاء في المبادئ المحاسبية

المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية و أهدافها

الفرع الأول: دور المراجعة الداخلية

تؤدي المراجعة من خلال علاقة ثلاثية الأطراف، تمثل فيها الإدارة الطرف الأول، مراجع الحسابات الطرف الثاني، وأصحاب المصلحة الطرف الثالث. وتبرز أهمية المراجعة من خلال القيمة المضافة التي تقدمها لمختلف الأطراف فيما يخص القوائم المالية للمؤسسة التي هم أصحاب المصلحة فيها، ويمكن تلخيص أهمية المراجعة من خلال الأطراف المستفيدة من عمل المراجع كما يلي:²

- دقة أنظمة الرقابية الداخلية.

¹- bènèdict g et keravel r .evaluation du contrôle interm .foucher. Paris 1990.p07

²- حولي محمد، المراجعة المحاسبية في المؤسسة لاقصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام.
 - كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي.
- كما أصبحت المراجعة الداخلية أداة في خدمة الإدارة في المجالات الآتية:
- خدمة وقائية: أي الحماية الكافية للأصول وحماية السياسات الإدارية.
 - خدمة تقييمية: أي قياس وتقييم فاعلية نظم وإجراءات الرقابة المطبقة.
 - خدمة إنشائية: أي تظمن الإدارة بوجود المراجعة الداخلية وفعاليتها.
- فالمراجعون الداخليون يتحملون مسؤولية تزويد الإدارة بالمعلومات المتعلقة بمدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها ومدى جودة أداء المنشأة، وتختلف المعلومات التي يوفرها المراجعون الداخليون للمديرين ومجلس الإدارة في الشكل والتفاصيل بحسب متطلبات واحتياجات كل منها.¹

الفرع الثاني: أهداف المراجعة الداخلية

إن المراجعة الداخلية لا تهدف بالضرورة إلى معاقبة أو تهديد الموظفين حيث أن وظيفة المراجعة ليست عملية تصيد للأخطاء أو معاقبة الآخرين عن الأخطاء المكتشفة أو الأعمال المشكوك في حدوثها، وإنما تهدف إلى تحقق من سلامة تنفيذ سياسات وإجراءات المؤسسة التشغيلية، أن هذه السياسات والإجراءات ملائمة وكافية لتحقيق فعالية التشغيل وشمولية معالجة البيانات، ومن أسهل السبل لاستيفاء احتياجات المراجع الداخلي أن يقدم الموظف الدليل على أدائه لوظيفته طبقاً لمتطلبات المؤسسة.

¹ - السقا أحمد، المرجع السابق، ص 28.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

و يجب التوضيح أن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية ليس اكتشاف الأخطاء أو التلاعب و المخالفات ولكن الأمر ليس إلا منتج فرعي لعمليات الفحص التي يقوم بها المراجع أثناء أداء وظيفته.¹

المراجعة تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها، فعن طريق المراجعة الداخلية تتم مراجعة جميع العمليات المالية و الإدارية و ذلك لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة.²

إن تطور مفاهيم المراجعة الداخلية كان له أثر كذلك على تطور الأهداف بحيث كان هدفها الأساسي في السابق هو اكتشاف الأخطاء والتلاعبات والغش أما حالياً فهو المساهمة في تقييم النظام التسييري الداخلي.

بصفة عامة، يتمثل الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية في توفير تقييم للجوانب الرقابية في التنظيم بما يساعد الإدارة في أداء وظائفها و تعتبر المخاطر النسبية للأنشطة المختلفة هي العامل الأساسي الذي يؤثر في توجيه وظيفة المراجعة الداخلية. مع أن الهدف الرئيسي لوحدة المراجعة الداخلية في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم، فإن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:³

1. مراجعة وتقييم نظم المراقبة الداخلية؛

2. تحديد مدى التزام المتعاملين بسياسات المؤسسة و إجراءاتها؛

3. حماية أصول المؤسسة؛

¹ثناء على القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص176.

²Chartered Institute of Internal Auditors, WHAT IS INTERNAL AUDIT?, Information to help you understand the role and value of internal audit', London, 2015, p: 2.

³رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص45.

4. منع الغش و الأخطاء و اكتشافها إذا ما وقعت؛
 5. تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة و التقارير المالية، و التأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر بدقة عن الواقع؛
 6. القيام بمراجعات منتظمة و دورية للأنشطة المختلفة، و رفع تقارير بالنتائج و التوصيات إلى الإدارة العليا؛
 7. تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية الاجتماعية؛
 8. تقييم أداء الأفراد بشكل عام؛
 9. التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الحكومية الاجتماعية؛
 10. المشاركة في برامج تخفيض التكاليف و وضع الإجراءات اللازمة لها.
- ويمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى هدفين أساسيين هما:¹

أولاً: هدف الحماية: و يشمل هذا الهدف المحافظة على سلامة الأمور التالية: أصول الشركة بمختلف أنواعها، النظم و الإجراءات المالية و المحاسبية، السياسات و الخطط المعتمدة في الشركة، السجلات و المستندات والملفات العادية و المعتمدة في المؤسسة، نظام الضبط الداخلي... الخ.

ثانياً: هدف التطوير: يتمثل هذا الهدف في وظيفة المراجعة التي تعد وظيفة علاجية و إرشادية تتناول فحص ومراجعة و تتبع و تحديد و تحليل نتائج الإيجابية و السلبية و وضع الحلول لها و رفعها بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة فضلاً عن توفير و تزويد هذه الإدارة بالبيانات و المعلومات الخاصة بهذه النتائج التي تشمل جميع أوجه نشاط المؤسسة.

ثالثاً: هدف البناء: ومع تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية، و يتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج و التوصيات نتيجة لما قام به المراجع الداخلي من فحص.

¹رضا خلاصي ، المرجع السابق، ص47.

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها¹

الفرع الأول: أنواع المراجعة الداخلية

تنقسم المراجعة الداخلية إلى نوعين أساسيين هما المراجعة المالي، و مراجعة الإنتاج والكفاءة، والتي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع رئيسية: مراجعة الأداء، المراجعة التنظيمية، مراجعة المهام الخاصة.

أولاً: المراجعة المالية Financial Audit

ويقصد بالمراجعة المالية التحقق من مدى التزام المسؤولين عن تنفيذ أنشطة الشركة بتطبيق السياسات ولوائح الإجراءات المالية والإدارية التي اعتمدها الإدارة العليا للشركة كأسلوب لأداء الأعمال المالية ثم التقرير بدرجة الالتزام بها، هذا إلى جانب التأكد من صحة البيانات والتقارير المالية المعدة بواسطة إدارات الشركة والتي يتم رفعها إلى الإدارة العليا للشركة بغرض بث الثقة فيما تضمنته تلك التقارير من بيانات وبما يساعد على اتخاذ القرارات استناداً إليها. ومن هذا المفهوم يطلق عليها أحياناً مراجعة إجرائية أو لائحية (باعتبارها تعنى بمدى الالتزام بتطبيق اللوائح والقرارات) أو مراجعة مدى الالتزام أو المراجعة المالية، ولمساعدة القارئ يراعى التفرقة بين نوعين من المراجعة المالية:

1- المراجعة المالية (مراجعة قبل الصرف)

إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية والتي تتطلب أن تتم مراجعة الأعمال قبل أو أثناء تنفيذها عن طريق تكليف المراجعة المالية بالشؤون المالية بمراجعة عمل الإدارات الأخرى، وذلك للتحقق من سلامة الإجراءات وصحة القيود المحاسبية واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ، وتتم هذه المراجعة بنسبة 100 % على كافة العمليات المالية، ولذا يطلق عليها المراجعة المالية قبل الصرف.

¹ - أحمد على إبراهيم، التأصيل المهني للمراجعة الداخلية (دراسة تطبيقية)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - فرع بنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 1998، ص 125.

2- المراجعة الداخلية (مراجعة بعد الصرف)

تطبق بعد تنفيذ المعاملات وفق خطة مرسومة وبنسبة اختباريه (أي عينات) ويتم فحص هذه المعاملات ليؤكد المراجع الداخلي للإدارة العليا للشركة أن المعاملات تتم وفق الأسس واللوائح والنظم والإجراءات الموضوعية والمقررة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة، هذا إلى جانب توفير الضمانات بشأن البيانات والتقارير المالية المقدمة إلى الإدارة العليا للشركة.

ثانياً: مراجعة العمليات والكفاءة والفعالية¹

يسعى هذا النوع من المراجعة إلى فحص وتقييم أداء أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة في ضوء عدة معايير موضوعية لتقييم الكفاءة. وتعتبر هذه المراجعة التطور الطبيعي للمراجعة المالية وإن كانت تتجاوزها من حيث النطاق . وعلى سبيل المثال، بينما تعني المراجعة المالية بالبيانات والتقارير المالية بصفة أساسية، مثل التحليل الإحصائي لأعمار وقيم أرصدة حسابات العملاء التي لم تسدد في تواريخها وتبرزها باعتبارها معلقة أو مستحقات يتعين تحصيلها أو تكوين المخصص اللازم لها. تتجه مراجعة العمليات والكفاءة في تقديم وتوفير منتجات الشركة المختلفة إلى إجراء تقييم شامل لكيفية أداء الأنشطة والأنظمة التي تقوم بها الشركة. وكذلك يشمل ذلك النوع من المراجعة مراجعة مراحل وإجراءات الإنتاج ومراجعة معايير الجودة المطبقة على مراحل الإنتاج المختلفة. هذا إلى جانب قياس مدى الترابط والتفاعل والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة بما يحقق تنفيذ الخطط الموضوعية وذلك من خلال ما يعرف بالمراجعة التنظيمية، وبناء عليه تنقسم مراجعة العمليات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1- مراجعة الأداء الوظيفي

وهي تهتم أساساً بإجراء تقييم لكيفية أداء جميع الوظائف الرئيسية الموجودة بالشركة، والتي قد تسفر عن اكتشاف مشاكل محورية في أداء الأنشطة المختلفة في الشركة، أي أنها

¹ - أحمد على إبراهيم، المرجع السابق، ص 130.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

تهتم بتقييم الأداء الوظيفي أو اكتشاف أية عيوب أو قصور في الأداء وكيفية علاج مثل هذا القصور وليس رصد العيوب أو القصور فقط، وعلى ذلك تهتم مراجعة الأداء الوظيفي بما يلي:

- ارتفاع أسعار الخامات ومستلزمات الإنتاج بالشركة مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج بالشركة وبالتالي تخفيض هامش الربح المحقق،
- أسباب التأخر في تسليم المنتجات للعملاء مما يكشف عن سوء وضعف نظام الاتصالات بين الإدارات المختلفة كما يؤدي إلى عدم رضا العملاء وبالتالي التأخر في السداد.
- نقص المخزون من المستلزمات اللازمة للإنتاج وعدم الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات العملاء مما يكشف عن فرص تعاقدات ضائعة أو سوء إدارة بذلك فإن مراجعة الأداء الوظيفي تهدف إلى تقييم أنشطة محددة داخل الشركة بغرض تحديد مدى فعالية وكفاءة تلك الأنشطة واقتراح التحسينات الضرورية لرفع كفاءة أداء تلك الأنشطة أو خفض تكلفة أدائها والقيام بها.

2- المراجعة التنظيمية

وهي تهدف إلى تقييم مدى كفاءة الاتصال والتعاون بين الإدارات والوحدات المختلفة الموجودة بالهيكل التنظيمي للشركة ، ومدى قدرة هذه الإدارات على تبادل المعلومات سواء مع الإدارات الأخرى أو الإدارة العليا للشركة ، حيث تسعى المراجعة التنظيمية إلى الوصول إلى أسباب عدم التعاون أو عدم فعالية الاتصال بين الإدارات بهدف تنمية وفتح قنوات الاتصال التي تسمح بتدفق المعلومات داخل الشركة بسرعة وكفاءة والتعرف على أسباب القصور في تبادل المعلومات المتاحة والعمل على التغلب عليها، وعلى ذلك تتضمن المراجعة التنظيمية

-دراسة خطوط ومسارات الاتصال بين الإدارات المختلفة المكونة للهيكل التنظيمي للشركة ومدى كفاءة العلاقات التنظيمية فيها وقدرتها على تحقيق أهداف الشركة،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

-مدى سرعة وتلقائية تبادل المعلومات والتعاون بين الإدارات ذات الصلة أو الموجودة بالشركة، وذلك مثل مدى كفاءة تبادل المعلومات بين إدارات الشركة والإدارة المالية، وكذلك مدى كفاءة وفعالية تبادل المعلومات بين إدارات الشركة الرئيسية والأقسام التابعة لها،

- مدى سرعة وتلقائية تدفق المعلومات داخل الإدارة الواحدة سواء من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى فيما يطلق عليه خطوط السلطة والمسئولية، ومدى توجه العاملين بالإدارة الواحدة إلى تحقيق الأهداف المحددة لها. وعلى ذلك فالمراجعة التنظيمية تهدف إلى تقييم الاتصالات الوظيفية بين الإدارات وقياس روح التعاون والتكامل والاتساق بينها، بما يؤدي إلى قياس مدى قدرة كل إدارة على تحقيق أهدافها والمساعدة على تحقيق الأهداف سواء المحددة للإدارات الأخرى أو للشركة ككل؛¹

3-مراجعة المهام الخاصة

تتعلق بمراجعة وفحص موضوعات إضافية تكلف بها إدارة المراجعة الداخلية من الإدارة العليا للشركة مثال ذلك:

-مدى تناسب الأسعار التي تتحملها الشركة للحصول على الخامات ومستلزمات الإنتاج مع الأسعار السائدة في السوق في الشركات المنافسة وقت الشراء؛

-مدى واقعية جدول مرتبات العاملين بالشركة؛

-بحث شكاوى العملاء والموردين؛

-أسباب انخفاض حجم الأعمال بالشركة؛

-سبل زيادة رأس المال أو القروض وسبل حل المشكلات التمويلية التي تعاني منها الشركة؛

-مدى ربحية منتجات جديدة تنتجها الشركة وتقدمها للعملاء؛

¹- الموقع الإلكتروني: <https://www.th3accountant.com/2020/02/Internal-audit.html>، تاريخ الإطلاع:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

-مدى تناسب أسعار العروض التي تتقدم بها الشركة مع الأسعار التي تتقدم بها الشركات المنافسة في السوق الخارجي والداخلي.

-دراسة مدى إمكانية قيام الشركة بتنفيذ بعض الأعمال واقتصاديات ذلك في ضوء حجم الإمكانيات والعمالة الموجودة بالشرك؛

-إجراء دراسة مقارنة بين التكاليف التي تتحملها الشركة للتصنيع والإنتاج وأسعار بيع المنتجات؛

وتتفق مراجعة المهام الخاصة من حيث النطاق أو الأسلوب مع مراجعة الأداء الوظيفي والمراجعة التنظيمية، وتختلف معها من حيث التوقيت فقط. إذ بينما يتم تنفيذ كل من مراجعة الأداء الوظيفي والمراجعة التنظيمية وفقاً لخطة مراجعة متكاملة ومعتمدة من الإدارة العليا للشركة فإن مراجعة المهام الخاصة تنفذ استجابة لطلب الإدارة أو عند الحاجة ولا يقتصر الهدف من أي منهما على مجرد رصد الظاهرة مثل ارتفاع تكلفة المنتجات الخاصة بالشركة أو انخفاض حجم الأعمال أو ارتفاع نسبة المستخدم من مستلزمات الإنتاج وإنما تبحث الأسباب التي أدت إلى وجود الظاهرة واقتراح أساليب العلاج الخاصة بكل منها.¹

الفرع الثاني: معايير المراجعة الداخلية

حيث تقسم معايير المراجعة الداخلية إلى خمسة أقسام تتمثل فيما يلي:

أولاً: الاستقلالية و العناية المهنية

1- الاستقلالية: يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها أي مستقلاً عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافياً بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوطة بها.²

¹ - الموقع الإلكتروني: <https://www.th3accountant.com/2020/02/Internal-audit.html>، تاريخ الإطلاع:

2024/04/28، على الساعة 16:40.

² فتحي رزاق السوافيري واخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص: 103.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

2- **العناية المهنية:** يجب أن تؤدي أعمال المراجعة الداخلية بما يتفق والعناية المهنية اللازمة وهذا يتطلب تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات من يعمل داخل إدارة المراجعة الداخلية من حيث:

أ. **الكفاءة العلمية:** حيث يجب أن تزود إدارة المراجعة الداخلية بعدد ممن المهارات الفنية المناسبة لأداء مهنة المراجعة.

ب. **الخبرة العملية:** بمعنى أنه يجب أن يملك العاملين في إدارة المراجعة خبرة عملية كافية يمكنهم من القيام بعملهم بكفاءة وفاعلية.

ج. **الفهم والالتزام بمعايير الممارسة المهنية:** فيجب على المراجع الداخلي أن يكون فاهماً ومتقيداً بالمعايير المهنية.

د. **توافر الصفات الخلقية:** ومنها النزاهة والصدق والمحافظة على السرية.

ثانياً: نطاق العمل وأداء أعمال المراجعة:

1- **نطاق العمل:** يجب أن يتضمن نطاق عمل المراجعة الداخلية فحص وتقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في التنظيم وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة، ولتحقيق ذلك يجب على المراجع القيام بما يلي¹:

أ. مراجعة إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة للتعرف على هذه المعلومات.

ب. تقييم مدى الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأصول.

ج. مراجعة الوسائل والمحافظة على الأصول، والتحقق من وجود مثل هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً.

¹فتحي رزاق السوافيري وآخرون، نفسه، ص: 103- 104.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

2- أداء أعمال المراجعة: ويتمثل في معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية والتي تتضمن العناصر التالية¹:

أ. تخطيط عملية المراجعة.

ب. فحص وتقييم المعلومات المتاحة للتأكد من :

- معلومات كافية.
- معلومات مناسبة وملائمة.
- معلومات مفيدة.
- معلومات تخدم عملية المراجعة

ج. إبلاغ نتائج المراجعة.

د. متابعة تنفيذ هذه النتائج.

ثالثاً: إدارة قسم المراجعة:

تقتضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يدير مشرف معين من قبل الإدارة العليا قسم المراجعة الداخلية وذلك بطريقة مناسبة بحيث²:

تحقق المراجعة الأغراض العامة والمستويات التي اعتمدا الإدارة العليا وقبلها الإدارة.

1- تستخدم الموارد المتاحة لقسم المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية.

2. تتماشى جميع أعمال المراجعة مع معايير الممارسة المهنية الداخلية وحتى يتمكن المشرف

على قسم المراجعة الداخلية من إدارة القسم بما يحقق تلك الأهداف العامة يجب توفر ما يلي:

▪ تكون لدى المشرف على قسم المراجعة الداخلية لائحة بأهداف سلطات ومسؤوليات

القسم.

¹ السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص:149.

² عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السرايا، فتحي رزق السوافري، الرقابة و المراجعة الداخلية، المكتب الجامعي

الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2006، ص:213.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

- يقوم المشرف على قسم المراجعة الداخلية بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات القسم.
- يوفر المشرف على القسم سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشدا للعاملين معه في القسم.

1. يضع المشرف على القسم برنامجا لاختيار وتطوير الموارد البشرية في قسم المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: مكونات قسم المراجعة الداخلية ومنهجية عملها

المطلب الأول: مكونات قسم المراجعة الداخلية:

عادة ما يتكون قسم المراجعة الداخلية من نسبة قليلة من المراجعين ذوي المهارات العالية، ويقتصر الأمر على وجود مراجع داخلي واحد، كما أنه قد يتسع قسم المراجعة الداخلية عادة على ثلاث مستويات من المراجعين ممارسي المهنة وهو ما يوضحه لنا الشكل الآتي:

الشكل رقم 1.1: المستويات التنظيمية لإدارة المراجعة



المصدر: فتحى رزقى السوافري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2002، ص 119 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

وعلى هذا الأساس يتحدد شكل وحجم المراجعة الداخلية في المؤسسة على معيارين أساسيين هما:¹

أولاً: حجم المؤسسة:

يعتبر حجم المؤسسة محددًا أساسيًا لطبيعة المراجعة الداخلية المعتمدة فيها، فلا يمكن في هذا المجال أن نصمم هيكل المراجعة الداخلية موحدًا بين المؤسسة المحلية، الوطنية أو الدولية، فاختلاف حجم أو شكل المؤسسة يحتم إيجاد شكل محدد للمراجعة الداخلية، فمثلاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى قسم المراجعة الداخلية بحجم قسم مماثل في مؤسسة ذات حجم كبير .

ثانياً: مركزية ولا مركزية المراجعة:

إن كبر حجم المؤسسات واتساعها جغرافياً يحتم وجود هياكل قادرة نسبياً على تسيير الأنشطة في مناطقها بغية ممارسة الرقابة على هذه الهياكل، ويوجد نوعين من الرقابة الداخلية وفقاً لهذا الوضع هما :

01. مراجعة داخلية مركزية: تكون باعتماد مديرية واحدة للمؤسسة الكبيرة لتقوم ببرمجة الزيارات المختلفة الميدانية لفروع المؤسسة .

02.مراجعة داخلية لا مركزية: في ظل هذا النوع هياكل المراجعة الداخلية تكون على مستوى كل منطقة نشاط، أي يكون على مستوى كل فرع أو تكتل جغرافي معين في المؤسسة .

03.المراجعة الداخلية المختلفة: تجمع المراجعة الداخلية المختلفة بين المراجعة المركزية واللامركزية، حيث تنص على تكوين مديرية للمراجعة الداخلية على مستوى المديرية العامة

¹ - مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 45.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

للمؤسسة وجعل فروع لها على مستوى كل منطقة نشاط، وتعتبر المراجعة الداخلية المختلفة أفضل أنواع المراجعة، لأنها تجنب عدم كفاية عدد الزيارات وعدم المتابعة الآنية لمختلف فروع المؤسسة كما هو الحال في المراجعة المركزية، كما تجنب المراجعة الداخلية المختلفة غياب التنسيق بين فروع قسم المراجعة كما يحدث في نظام المراجعة الداخلية اللامركزية¹.

كنتيجة فإن التنظيم والتحكم الجيد في قسم المراجعة الداخلية من شأنه أن يضيف مزيداً من الثقة من قبل المستويات الإدارية المختلفة على التقارير والنتائج والتوصيات المتوصل إليها من خلال عملية المراجعة مما يؤدي بهم إلى اعتمادها في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة.

المطلب الثاني: المراجع الداخلي

الفرع الأول: تعريف المراجع الداخلي:

المراجع الداخلي هو من يقوم بنشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، وهو مراقب هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى وعليه فالمراجع الداخلي يتعامل في الأصل مع الأمور المالية والمحاسبية، للتأكد من صحتها، ولا يتعامل بشكل رئيسي مع الأمور التشغيلية إلا عندما تطلب الإدارة العليا منه ذلك، وهدفه هو خدمة الإدارة العليا فقط².

¹ - مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 47.

² - الموقع الإلكتروني: <https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q>، تاريخ الإطلاع: 2024-04-28،

كما يمكن تعريف المراجع على أنه "ذلك الشخص المستقل، المحترف والمحايد عند قيامه بعملية المراجعة وإبداء رأيه من صحة القوائم المالية والعمليات المحاسبية بكل شفافية وموضوعية لمن يطلب خدماته من مؤسسات وشركات"¹.

الفرع الثاني: دور المراجع الداخلي

يمكن إيضاح أهم وظائف المراجع الداخلي فيما يلي :

01. تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابي: وذلك بهدف:

أ . التأكد من أن النظام المحاسبي ونظم الضبط الداخلي سليم؛

ب . التأكد من أن هذه النظم هي الأنسب للمنشأة ؛

ج . اقتراح التحسينات لهذه النظم أولاً بأول.

2. تقييم الخطط والإجراءات: حيث أن هدف هذه الوظيفة هو العمل على اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم والإجراءات التي تستخدمها الشركة يقصد اقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة ولا يقتصر الفحص على فحص أنظمة المحاسبة أو نظم الرقابة الداخلية بل يجب أن تعطي المراجع الداخلي السلطة اللازمة لفحص جميع أوجه نشاط المنشأة .

3. مراعاة التزام الموظفين للسياسات والإجراءات المرسومة: حيث أن المراجع الداخلي يقوم بمراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات وتوضيح هذه السياسات للموظفين في حالة الاعتراض عليها .

4. حماية أموال المنشأة: حيث أن وضع وتنفيذ النظم السليمة للمراقبة الداخلية يكفل للمنشأة حماية أصولها وأموالها ضد ما قد يرتكبه الموظفون من تلاعب أو اختلاس , وحماية أموال

¹ - مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 47

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

المنشأة لا تقتصر فقط على اكتشاف الغش أو تعقبه ولكن تتمثل أيضاً في تقادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو إساءة الاستعمال مثل خسائر التخزين غير السليم.¹

المطلب الثالث: منهجية عمل المراجعة الداخلية ومراحل تنفيذها

الفرع الأول: منهجية عمل المراجعة الداخلية

باعتبار تخطيط عمل المراجعة والإشراف على المساعدين المعيار الأول من معايير العمل الميداني ويتطلب هذا المعيار ضرورة تنفيذ عملية المراجعة وفقاً لخطط ملائمة، ولهذا تتطلب عملية التخطيط والإشراف القيام بالخطوات التالية:

أولاً: الحصول على المعلومات حول المؤسسة

لأجل التخطيط الجيد للمراجعة على المراجع الحصول على فهم ومعلومات كافية، لأجل فهم طبيعة العمليات المحاسبية والتي ربما تؤثر على البيانات المالية ومن هذه المعلومات نوع الإنتاج أو الخدمة المقدمة ومواقع الشركة والموردون الرئيسيون وطريقة التسويق والأسواق الرئيسية وهل هناك تعليمات حكومية تؤثر على هذا النوع من النشاط على سبيل المثال نمو أو كساد، بالإضافة إلى ذلك أخذ فكرة عامة عن المصنع، إذا كانت صناعية وذلك من خلال السير في المصنع بمعرفة خطوات التصنيع أو الإنتاج ومن ثم الاجتماع مع لجنة التدقيق إن وجدت والاستفسار حول النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وكذلك عمل بعض الاستفسارات مع الإدارة العليا حول الأطراف ذات العلاقة وحول الفروع والشركات الرئيسية وحول استعمال الموازنات التقديرية وما شبه ذلك من معلومات .

ثانياً: برنامج المراجعة

¹ - الموقع الإلكتروني، مرجع السابق، تاريخ الإطلاع: 2024/04/29، على الساعة 18:00

برنامج المراجعة عبارة عن خطة عمل المراجع والتي سيتبعها في مراجعة الدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات كما تحوي هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة والشخص المسؤول عن تنفيذها، وهذا البرنامج قد يخدم عدة أغراض، منها انه ملخص لما يجب أن يقوم به المراجع من أعمال، وهو أيضا تعليمات فنية تفصيلية بطلب المدقق تنفيذها من مساعديه وهو سجل بالعمل المنتهي أي بما تم مراجعته، ومن هنا يجيء دور البرنامج في كنه إدارة رقابة وتخطيط يستطيع المراجع بواسطتها تتبع عملية المراجعة وعدد الساعات التي أمضيت في كل عملية، ويجب الأخذ بالاعتبارات التالية عند تصميم برنامج المراجعة:

01. التقييد بنطاق عملية التحقيق كاملة كانت أم جزئية، لأن لكل مهام خطوات معينة كفيلة بتحقيقها.

02. مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية الموجودة بالمؤسسة، حيث على ضوء درجة الكفاية تلك يتحدد نطاق عملية المراجعة.

03. الأهداف التي يرمى إلى تحقيقها لأن المراجعة وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، فيجب أن يتبع البرنامج تلك الأهداف.

04. استخدام وسائل التحقيق التي يمكن المدقق من الحصول على قرائنها قوية في حجيتها.¹

05. المساهمة في تحقيق الأهداف المشروعة والسليمة للمؤسسة .

06. الموضوعية: يجب على المراجع الداخلي مراعاة رفع مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط الذي يقوم بمراجعته، ويجب عليه مراعاة عدم التأثير في تكوينه لرأيه أو حكمه بمعالجة الشخصية أو بآراء أو تأثيرات الآخرين.

¹شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكس، 2012، ص 31.

07. السرية: على المراجع الداخلي حماية المعلومات التي يحصل عليها في سياق أدائه واجباته وعدم استخدامها لتحقيق أي منفعة شخصية أو على نحو من شأنه مخالفة القوانين أو الإساءة إلى المؤسسة.¹

08. الكفاءة: يجب على المراجع الداخلي استخدام المعرفة والمهارات والخبرات الأربعة في أداء خدمات المراجعة الداخلية من خلال إتباع قواعد السلوك المهني التالية:

- أداء الخدمات التي تتوفر لديه المعرفة والخبرة اللازمة لها.
- أداء خدمات المراجعة الداخلية وفق المعايير الداخلية المهنية لممارسة المراجعة الداخلية.
- العمل باستمرار على تحسين مهاراتهم وفعالية وجودة الخدمات التي يؤدونها.

الفرع الثاني: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية

من أجل القيام بالمراجع الداخلي بأداء مهمة المراجعة الداخلية لابد بقيام بتدبير والتخطيط الجيد، وعليه من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مراحل أو خطوات تنفيذ المراجعة الداخلية في 03 فروع كما يلي:

أولاً: مرحلة التحقيق

ويهدف التحقيق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية وسلامة التوجيه المحاسبي وجمع الأدلة والقرائن الجثث بت صدق ما تتضمنه السجلات؛ وما يترتب عليه من أمانة البيانات وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛ ويعتبر التحقيق عاملاً مشتركاً بين المراجعة الداخلية والخارجية إلا أنه يتم تفصيلاً ومستمرًا على متن العام.²

¹رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المعارف وإثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2014، ص 30

²محمد الحسين عبد الفاتح، سريا محمد السيد، الرقابة المراجعة الداخلية على مستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2004 ص 191-192.

ثانيا: مرحلة التحليل

ويتمثل هنا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها ويستخدم المراجع الداخلي العديد من الأساليب لتنفيذ عملية المراجعة التحليلية هذه، منها أدوات تحليل المالي ولمقارنات وإيجاد العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية في المؤسسة، وتحليل النتائج على مستوى الأقسام وتحليلها على مستوى المؤسسة لعدد من السنوات إلى غير ذلك من الأساليب.

ثالثا: مرحلة الالتزام و التقييم:

1- الالتزام:

يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المؤسسة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء وتنفيذ العمليات وفقا للنظم الموضوعية والقرارات المتخذة في هذا المجال. وفي سبيل تنفيذ هذا العنصر من عناصر المراجعة الداخلية ضمن حق المراجع الداخلي أن يستعيد عند الحاجة ببعض القوانين في المؤسسة لدرابتهم الكاملة بالجوانب القانونية والحكم على مدى الالتزام بها.¹

2- مرحلة التقييم:

التقرير هو المصلحة النهائية لعملية المراجعة، وهذا التقرير يشمل رأي المراجعة في القوائم المالية والنتائج التي توصل إليها وما يبدو له من ملاحظات و انحرافات أو مخالفات، والتوصيات التي يراها ضرورية .

يتضمن التقرير عموما ثلاثة أفراد، الجزء الأول يحتوي على ملخص عن المهمة والذي يسمح لإدارة المؤسسة بالاطلاع السريع على نتائج المراجعة والمراجع يشرح رأيه بشكل عام، أما الجزء الثاني فتجد فيه تقريرا مفضلا للمهمة، بينما يكون منهجيا، كما يجب أن يحتوي التقرير على بعض العناصر كعنوان التقرير تاريخ وكان الإعداد، إمضاء المراجع، المهمة

¹محمد السيد سرايا، مرجع سابق، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، ص145.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

التي كلف بها المراجع، الجهة الموجه لها التقرير التصريح برأي المراجع بوضوح فيما قام بمراجعته والملاحظات والتوصيات التي يراها ضرورية .

ويوجه التقرير إلى الأشخاص المعنيين كمسؤولين، (المراجع والإدارة العامة) والمراجع من لا يتدخل في تطبيق التوصيات.¹

خلاصة الفصل:

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نجد أن المراجعة الداخلية تحتل مكانة هامة في المؤسسة، فهي وظيفة ضرورية تسمح لها بتحقيق أهدافها لأنها تتناول الفحص الانتقادي المنتظم والتقييم المستمر للخطط والسياسات وإجراءات وسائل الرقابة الداخلية، لهذا نجد أن المراجعة الداخلية تقوم بقياس فعالية الوسائل الرقابية. .

¹ عائشة بوعلاق، وليد هادفي، أثر المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، المرجع سابق، ص 21-22.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية ودور

العراجعة الداخلية في تحسينها

تمهيد:

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في تحريك و تنمية الاقتصاد و تنمية الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة، و تزداد أهمية الدور الذي تلعبه هذه المعلومات عندما تنتهج الدول فلسفة الاقتصاد الحر ، حيث تعتبر احد العناصر الأساسية التي يركز عليها سوق المال .

عليه وجب أن يكون هذه المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية ولا تكتسب هذه المعلومات هذه الخاصية إلا إذا تم مراجعتها من قبل المراجعين الداخليين. كما أن أداء نظام المعلومات المحاسبية إذا كان على قاعدة صحيحة وسليمة يؤدي إلى توليد معلومات ذات مستقيم صورته موثوق فيها عن المركز المالي والوضعية الحقيقية للمؤسسة ومنه فهو يزود الإدارة بالمعلومات المفيدة والفعالة التي تساعد على اتخاذ القرار.

وعليه من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم المعلومات المحاسبية ودور المراجعة الداخلية في تحسينها.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

ولتعمق أكثر في مفهوم و ماهية المعلومات المحاسبية قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى

03 مطالب كما يلي:

المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعريفات للمعلومات محاسبية سنتطرق إلى البعض منها:

التعريف الأول: "تعرف المعلومات المحاسبية على أنها مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر بسلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها."¹

- **التعريف الثاني** "المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات المحاسبية تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلميها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات."²

- **التعريف الثالث:** "كما تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية."

وعلى مجمل التعريفات يمكن أن نعرف المعلومات المحاسبية على أنها:

1 عبد الباسط مداح، اثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2020، ص22.

2 حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدانمرك، 1020 ص29.

- تعرف المعلومات المحاسبية بأنها عبارة عن المنتج النهائي للبيانات، وهي مجموعة من الحقائق النهائية تخص الأحداث الاقتصادية التي تقيّد في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: خصائص المعلومات المحاسبية

هناك ستة أنواع مختلفة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تسمح للمهنيين الماليين بفهم واتخاذ القرارات بشأن التقارير المحاسبية بسهولة أكبر، تتمثل في مايلي¹:

أولاً: الإخلاص التمثيلي

الأمانة التمثيلية أو الموثوقية المالية، وهي المعلومات التي تشير بشكل صحيح إلى معاملات الشركة ومواردها وأصولها المالية الإجمالية، وهناك ثلاثة عوامل تقيس الأمانة التمثيلية للشركة، بما في ذلك:

01. **الاكتمال:** تشمل الشركة التي تُظهر الإخلاص التمثيلي كل معاملة تكملها أو تشارك فيها لإعطاء صورة أكثر دقة عن مواردها المالية.

02. **الحياد:** لا تتطوي الشركة المحايدة على التحيز عند تقييم مواردها المالية، بغض النظر عما إذا كانت المعلومات إيجابية أو سلبية، من أجل تقديم تقرير دقيق.

03. **خالية من الخطأ:** يتعلق ذلك بفريق محاسبة الشركة الذي لا يعاني من أي أخطاء في حساباتهم، مما يؤدي إلى تقرير مالي أكثر دقة.

ثانياً: الملائمة

لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة، فإنها تتطلب أولاً قيمة مؤكدة، والتي توفر معلومات حول الأحداث المالية الماضية، ثم القيمة التنبؤية، والتي يمكن أن توفر تنبؤات حول

¹ - الموقع الإلكتروني: <https://www.almsal.com/post/1130429>، تاريخ الإطلاع: 2024-04-29 على

الأحداث المالية المستقبلية، يجب أن يكون للأعمال التجارية قيمة مؤكدة وتنبؤية لتطوير معلومات محاسبية دقيقة، ويعتبر المحترفون أن المعلومات المحاسبية ذات صلة إذا كانت توفر معلومات حول الأحداث السابقة التي يمكن أن تساعد في إجراء تنبؤات حول الأحداث المستقبلية، والتي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الأرباح أو تساعد في حل أي مشاكل مالية قادمة، على سبيل المثال، إذا أراد مالك الشركة الاستثمار في أصل جديد، فيمكنه الرجوع إلى تاريخ الاستثمار السابق لأن هذه المعلومات تنطبق على أي استثمارات مستقبلية يقوم بها.

ثالثاً: التحقق:

لإنشاء تنبؤات مالية دقيقة، تضمن الشركة أن معلوماتها المالية يمكن التحقق منها، وتتضمن إمكانية التحقق مصادقة المعلومات المالية والحسابات باستخدام عدة مصادر مستقلة لتطوير نفس النتائج، وهذا يعني أن المدققين الخارجيين والمهنيين قد يقيمون التقارير المالية للشركة ويطورون نفس النتائج مثل محاسبين الشركة، وفي حالة حدوث ذلك، تكون معلومات الشركة دقيقة ويمكن التحقق منها، إذا كانت المعلومات غير قابلة للتحقق، فإن الشركة تعلم أنه يجب عليها إعادة صياغة تقريرها المالي وإجراء العمليات الحسابية مرة أخرى¹.

رابعاً: القابلية للفهم

نظراً لأن عملية صنع القرار في شركة ما غالباً ما تتضمن محترفين من خارج قسم المحاسبة، مثل المهنيين الإداريين، فمن المهم أن تكون التقارير المالية سهلة الفهم، الفهم هو مقياس مدى سهولة فهم الفرد للتقرير المالي للشركة أو المعلومات المحاسبية، وفي كثير من

¹ - بن قطيب على، دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016/2017، ص91.

الأحيان، يمكن أن تتكون التقارير المالية من عشرات الصفحات تحتوي على مفردات مالية معقدة وحسابات مكثفة، تهدف معظم الشركات إلى الحصول على تقارير مالية يمكن للأفراد الذين ليس لديهم خلفية في المحاسبة فهمها، وتتمثل إحدى الطرق الرائعة لتسهيل فهم التقارير المالية في تضمين الملاحظات التي تشرح مفاهيم المحاسبة الشائعة، مثل طرق التقييم والمعلومات المتعلقة بالمخزون.

خامسا: التوقيت

يشمل التوقيت المناسب مدى سرعة توفر المعلومات المحاسبية للمهنيين، وغالبًا ما تكون هناك فترة زمنية قبل أن تصل المعلومات المالية إلى قسم المحاسبة بعد حدوث المعاملة، وتعتمد سرعتها على مدى كفاءة اتصال الشركة، إذا وصلت المعلومات إلى الشركة بسرعة، فإنها تسمح لفريق المحاسبة باتخاذ قرارات في الوقت المناسب.¹

سادسا: المقارنة

تعد المقارنة جزءًا أساسيًا من المعلومات المحاسبية لأنها تساعد المهنيين على تمييز وتحليل التقارير المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات، تتضمن القابلية للمقارنة عملية تقييم فترة مالية بأخرى لفهم اتجاهات الشركة والأداء المالي العام، يمكن للشركة مقارنة البيانات المالية باستخدام طرق المحاسبة مثل الميزانيات العمومية أو بيانات التدفق النقدي أو تقارير الدخل، يمكن أن تشير القابلية للمقارنة أيضًا إلى قدرة الشركة على مقارنة بياناتها المالية بمنافسيها، يمكن أن يقدم هذا نظرة ثاقبة حول كيفية أداء الشركة ويسمح لفريق صنع القرار بفهم التغييرات التي يجب إجراؤها استجابة للمقارنة.

الفرع الثاني: أهداف المعلومات المحاسبية:

¹ - بن قطيب على، مرجع سابق، ص 94.

إن المعلومات المحاسبية التي تصف وضع المؤسسة بكل وضوح وشفافية كما تؤثر على قرارات المستخدمين وتحقق العديد من الأهداف تتمثل في:¹

01. يتمثل الهدف الرئيسية للتقارير المالية هو أن تظهر القوائم المالية نتيجة نشاط المؤسسة والمركز المالي والتغييرات في المركز المالي بكل عدالة ووضوح في ضوء المبادئ المحاسبية المقبلة، إضافة إلى الأهداف العامة للتقارير المالية التي تتمثل في إمداد المستفيدين بمعلومات موثوق بها عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة وأية التزامات تفيد في الحكم عليه من جهة نظر المستثمرين وكذلك نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة تهم المستثمر عند حساب العائد على السهم وتهم الدولة عند فرض الضريبة وتهم الدائنين لبيان قدرة المؤسسة على سداد التزاماته وأيضاً معلومات تفيد المؤسسة في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.

02. توفير معلومات عن الأداء المالي للتأكد من قدرة المؤسسة على سداد القروض والتوزيعات للمالكين ودفع رواتب الموظفين وكذلك الموردين.

03. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد.

04. تزويد المستخدمين بالمعلومات لتقييم القدرة الكسبية للمؤسسة.

05. توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المؤسسة على الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة.

06. تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقييم أداء المؤسسة ويجب الإفصاح عن الفروض الأساسية المعتمدة في موضوعات التفسير

أو التقييم أو التقدير.²

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

¹ حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص 22-21.

² حسين عبد الجليل الغزوي، مرجع سابق، ص 22.

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

- يمكن إعطاء عدة تعريف لجودة المعلومات المحاسبية يمكن إبرازها فيما يلي:¹
- تعرف بأنها: "أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة."
 - كما يمكن تعريفها بأنها: "مصادقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتظليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها."
 - ومن جهة أخرى عرفت بأنها: "تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات."²

الفرع الثاني: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

تم تحديد معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

أولاً: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

- لا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.³

¹- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008-2009، ص 54.

²- عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12، السودان، 2012، ص 114.

³- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص 305، ص 306.

وعلى الرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تنطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من اليقين وعدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

ثانيا: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

01. المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

02. المنفعة الزمنية: أي توفر المعلومات لدى متخذ القرار في ذات الوقت الذي يحتاج إليه.

03. المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج القرارات وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

ثالثا: الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة ومتاحة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة والتي وجدت أصلا لتحقيق.

رابعا: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج

المستقبل وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

خامسا: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية¹

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصاد على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

يمكن توضيح العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية كمايلي:²

أولاً: العوامل البيئية:

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة لها تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، وأن التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد لآخر.

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

يجب أن يكون لكل القرارات بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم يترتب على مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتتنمي النتائج المرغوبة في تحسين

¹ - مؤيد محمد الفضل، مرجع نفسه، ص 307.

² - مداح عبد الباسط، مرجع سابق، ص 96-97.

المعلومات المتاحة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للمعلومات، وتكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات بجمع المعلومات.

ثالثا: العوامل الاجتماعية: العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر لها صدى على التطبيقات المحاسبية، حيث يعد البعد الاجتماعي للمحاسبة أنه يجب على المحاسبة الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تفر باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز لأنه يؤثر على الإفصاح المحاسبي.

رابعا: العوامل السياسية:

اختيار سياسة له آثار اقتصادية واجتماعية بعضها حقيقي والآخر يمكن تصوره على أنه كذلك، وفي كلتا الحالتين يعتقد بعض الأفراد أنهم سوف يصبحون في وضع أفضل كما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوأ نتيجة للسياسات المحاسبية المعنية، وكذلك بعضهم يبحثون عن السياسة الملائمة أو المحافظة عليها.

خامسا: العوامل القانونية:

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

سادسا: العوامل الثقافية:

يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسات المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل

خاص، فالمستوى التعليمي ضروري لفهم محتوى التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة.

سابعاً: العوامل المتعلقة بالمعلومات:¹

من العوامل المتعلقة بالمعلومة المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات، والانتشار الواسع والسريع له كان له الأثر في:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات؛
- زيادة كمية المعلومات المالية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين؛
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في الوقت؛
- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنوات.

المبحث الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين وضبط جودة المعلومات المحاسبية

تلعب المراجعة الداخلية أهمية ودور كبير في تحسين ورفع كفاءة النظام المحاسبي وتصحيحها واختيار السياسات المحاسبية، وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية مدققة وخالية من الأخطاء، وعليه وسوف نتناول في هذا المبحث الفائدة من المراجعة الداخلية في المطالب الأول، وكفاءة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المطالب الثاني، وخصصنا المطالب الثالث لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الداخلية من أجل ضبط وتحسين المعلومات المحاسبية.

¹- مداح عبد الباسط، مرجع سابق، ص 98.

المطلب الأول: الفائدة من المراجعة القوائم المالية:

إن القوائم المالية المدققة ضرورية، وسيتم تطرق إلى فائدة المرجو من القوائم المالية من قبل المستخدمين هذه القوائم، المؤسسة محل الدراسة، والمجتمع ككل.

الفرع الأول: مستخدمي القوائم المالية:

تتمثل قيمه المراجعة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في الجودة التي تضيفها هذه الأخيرة على المعلومة المحاسبية التي تقدمها إدارة المؤسسة. وتنشئ هذه الجودة من خلال أشكال الرقابية التي يمكن أن تقدمها المراجعة وهي:

أولاً: الرقابة الوقائية:

يعلم الأفراد المسؤولين عن تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية أو عدد القوائم المالية في المؤسسة بأن العمليات التي يقومون بها سوف تكون محل فحص من قبل شخص مهني مختص ومحايد وهو المراجع مما يجعل هؤلاء الأفراد يحرصون على العمل بحذر شديد أثناء قيامهم بالمعالجة المحاسبية للعمليات المالية التي تحدث في المؤسسة. أكثر مما لو لم تكن هنالك مراجعته من المؤكد أن الحذر قد يمنع حدوث بعض الأخطاء وهو ما يمثل الدور الوقائي الذي تقوم به المراجعة.¹

ثانياً: الرقابة العلاجية:

ويقصد بهذه الرقابة انه حتى وان قام الأفراد المسؤولين عن معالجة البيانات المحاسبية أو إعداد القوائم المالية داخل المؤسسة موضوع المراجعة بأداء مهامهم بحذر، فقد سجلت حدود بعض الأخطاء وقد اكتشف المراجع هذه الأخطاء أثناء قيامه بمراجعته حسابات هذه المؤسسة، وفي هذه الحالة يتوجب عليه لفت انتباه الإدارة لهذه الأخطاء التي يمكن تصحيحها قبل نشر قوائم المالية للمؤسسة.

¹ عمر ديلمي، أثر دور المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومات المحاسبية، مذكره ماجستير تخصص محاسبه، باتنة

ثالثا: الرقابة الإنشائية:

إذا اكتشف المراجع وجود أخطار مهمة في القوائم المالية عليه أن يدلي بها الإدارة المؤسسة. لكن في حال رفض هذه الأخيرة تصحيح هذه الأخطاء على المراجع أن يشير إلى هذا التقرير الذي يقوم بإعداده. بمعنى أن يذكر في التقرير أن القوائم المالية لا تعبر بالصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة مشيره في ذلك لأسباب التي أدت به الوصول إلى هذه النتائج. وبهذا يكون مستخدم القوائم المالية على دراية من خلال التقرير الذي يحمل رأي المراجع بأن المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة غير موثوق فيها.

ثانيا المؤسسة موضوع للمراجعة:

يمكن للمراجعة تقديم نصيحة خاصة للمساهمين والمديرين في بعض الأمور المتعلقة بالمؤسسة ومن مسابقة ذكره يمكن اعتبار إن عملية المراجعة تساهم بقدر كبير وفعال في الحصول على معلومات محاسبية ذات جوده عالية يستفيد منها مستخدم القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم المناسبة كل من حسب احتياجاتهم كما تستفيد الإدارة المؤسسة نفسها من هذه المعلومات في مختلف قراراتها الإدارية وعملياتها التسيير.¹

المطلب الثاني: كفاءة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية:

الفرع الأول: المراجعة الداخلية كإجراء رقابي مهم:

تعتبر المراجع الداخلية نوعان من الإجراءات الرقابية يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة وكفاية الإجراءات المراجعة الداخلية للأصول والتأكد من سلامه البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية.

حيث تقوم المراجعة الداخلية بمساعده الإدارة في تحمل مسؤولياتها تقديم الخدمات التالية:

¹ عمر ديلمي، اثر دور المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومات المحاسبية ، مرجع سابق، ص 108

أولاً: تجديد كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية في المؤسسة: تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقه وفي الضمان معقول بان الأهداف والغايات سوف يتم تحقيقها.

ثانياً: قابليه المعلومات للاعتماد عليها: يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقه وكاملة ومفيدة وان تكون قدمت في الوقت المناسب حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

ثالثاً: حماية الأصول: يؤكد المراجع الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة الحريق والتصرفات الغير قانونيه في ممتلكات المؤسسة.

رابعاً: الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية : لتحقيق المراجعة الداخلية من أن منتسب المؤسسة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من إتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات وفي حاله عدم التزام الموظفين بذلك على المراجع تحديد أسباب ذلك.

خامساً: الوصول إلى الأهداف والغايات: يتم وضع الأهداف والغايات والإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم مراجع الداخلي بتحديد. فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف المؤسسة وتقع مسؤولية وضع أهداف المؤسسة على عاتق الإدارة العليا. على المراجع التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها .

سادساً: منع هو اكتشاف الغش والاحتيال: تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة وعلى المراجع الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة.¹

للحيلولة دون وقوع الغش وليس من مسؤوليته المراجع الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون لديه معرفه كافيه بطرق واحتمالات الغش ليكون قادر على تحديد أماكن حدوث الغش

¹نجيبة بن مسعود، مساهمه المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمه كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم مالية ومحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2014 ، ص62-63.

والاحتياط على المراجع عند اكتشافه ضعف في الرقابة الداخلية عمل الاختيارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش.

الفرع الثاني: الانعكاس كفاءة المراجعة الداخلية على جوده المعلومات المحاسبية:

تشير كفاءة المراجعة الداخلية إلى مدى توفير الموارد البشرية والمدينة عند القيام بالفعاليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجات أو النتائج التي تحققها المنظمة. لذلك فهي انجاز قد اكبر من الأهداف المحددة مخرجات بتكاليف اقل من مداخلات ولقد تم الاستعانة بمعايير مراجعه الداخلية في قياس كفاءة المراجعة الداخلية ويتضمن الأبعاد الآتية:

أولاً: الاحتراف المهني أن يؤدي المراجع الداخلي مهم عمله بكفاءة وعناية معينه لازمة.

ثانياً: الاستقلالية ينبغي أن يكون عملاً مراجعه الداخلية نشاطاً مستقلاً وان يتسم عملاً مدققين الداخليين بالموضوعية. والاستقلالية.

ثالثاً: الاتصال يتوجب أن يعمل المراجع الداخلي على توصيل المعلومات وتنسيق النشاطات مع الأطراف الداخلية والخارجية لتأكيد ملائمة الخدمات الاستشارية ورفع تقارير على نحو دوري إلى مجلس الإدارة .

رابعاً: برنامج المهمات ينبغي على المراجع الداخلي تطوير برنامج العمل وتوثيق تلك البرامج وتحديد وتحليل وتقييم المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمات لتدقيق الداخلي.

خامساً: التكلفة ينبغي على المراجع الداخلي لتحقيق أهداف المراجع الداخلي بأقل الوقت وجهد وكل الوصول إلى انجاز المهمات.

المطلب الثالث: استخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة الداخلية من أجل ضبط وتحسين المعلومات المحاسبية

يمكن تختلف تأثير تكنولوجيا المعلومات خلال مهمة المراجعة باختلاف استخدامها ويمكن ابرز أهم تأثيراتها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تأثيرها على أهداف المراجعة الداخلية

لا تختلف أهداف المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات عنها في ظل التشغيل اليدوي والتي تتمثل فيما يلي:¹

- الاطمئنان على سلامة ودقة البيانات والمعلومات الخارجة؛
- سلامة النظم المحاسبية والمالية وكفاءتها في تشغيل البيانات؛
- مدى فعالية نظم الضبط الداخلي؛
- المحافظة على الموجودات بطريقة سليمة والاطمئنان من كفاءة تشغيلها؛
- مدى سلامة وفعالية الخطط وبيان الالتزام بالسياسات والبرامج لتحقيق أهداف المؤسسة؛
- تقويم الأداء وتقديم التوصيات والإرشادات للتطوير إلى الأحسن.

الفرع الثاني: تأثيرها على إجراءات المراجعة الداخلية

تتم عملية المراجعة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات وفقا للإجراءات التالية:²

أولاً: المراجعة المبدئية:

من خلالها يقوم المراجع بفهم وتكوين فكرة واضحة عن آلية تدف العمليات داخل نظام المعلومات الآلي وإلقاء الضوء على مدى سلامة استعمال الحاسوب في عمليات التشغيل وتحديد مدى اعتماد التطبيقات المحاسبية وفهم الهيكل الأساسي لنظام الرقابة الداخلية.

¹عباسة شهرة، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي، دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021/2022، ص 12.

²عباسة شهرة، المرجع نفسه، ص 86-86.

ثانيا: اختبارات الالتزام:

من خلالها يقوم المراجع الداخلي بفحص وسائل الرقابة قبل تشغيل النظام الحاسوبي والأفضل أن يشارك في وضع أساليب الرقابة الخاصة بهذا النظام والهدف من هذا الإجراء تحديد مواقع القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تحديد إمكانية الاعتماد عليه.

ثالثا: الاختبارات التفصيلية:

بعد التحقق من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة والثقة بها يبدأ المراجع الداخلي بالإجراء للمراجعة والمتمثل في إجراء الاختبارات التفصيلية وفحص الثقة في تشغيل البيانات وذلك عن طريق:

01. اختيار أساليب المراجعة وتطبيقها؛
02. إجراء مراجعة فجائية أثناء تشغيل البرامج على الحاسوب؛
03. التأكد من أن البيانات الأولية التي تم تغذية الحاسوب بها هي بيانات حقيقية وموثوق بها؛
04. التحقق من أن مخرجات نظام المعلومات سليمة ودقيقة ومتكاملة؛
05. التأكد فيما إذا كان مخطط البرنامج لا علاقة له بتشغيل الآلات وان القائم بتشغيل الآلات لا صلة له بالملفات والنسخ المحفوظة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا عليه في هذا الفصل نستخلص أنه نظام المعلومات المحاسبي يزود الإدارة بالمعلومات المفيدة والفعالة التي تساعد على اتخاذ القرار. حيث تعد المراجعة الداخلية من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة للتأكد من صحة العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

الجانب التطبيقي:

دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية

البناء edimco

تمهيد:

تلعب المؤسسة الاقتصادية لتوزيع مواد البناء Edimco دورا كبيرا لحماية ممتلكاتها وحقوقها خصوصا مع كبر حجمها وكثرة تشعب فروعها، وذلك من اجل حفاظ على إستمراريتها وضمان بقاءها في السوق، وهذا ما ألزم المسؤولين على ضرورة و تعيين ووضع مراجع داخلي وذلك لحماية حقوق هذه المؤسسات وموجوداتها من شتى أعمال التلاعب و الإهمال و يضمن سير عملياتها وسلامة العمليات المحاسبية و وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجانب التطبيقي معتمدين على المقابلة و الإستبيان في معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية .

المبحث الأول: تعريف مؤسسة إنتاج مواد البناء - مستغانم.

المطلب الأول: تاريخ نشأة المؤسسة EDIMCO .

يعود تاريخ نشأة المؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء في 22 سبتمبر 1002، تقع في الجانب الشرقي لولاية مستغانم حيث يحدها من الشمال بلدية خير الدين ومن الجنوب محطة مستغانم ومن الغرب حي جبلي محمد ومن الشرق بلدية سيدي فلاق .

حيث حملت اسم مؤسسة توزيع مواد البناء لولاية مستغانم واختصرت في كلمة EDIMCO، كان هذا بمقتضى القرار الوزاري رقم 2201/م.ع.م.ق و المتضمن ذلك مقرها الرئيس ي سيدي العجال بلدية صيادة ولاية مستغانم برأس مال يقدر ب : 200,000,000 دج وسجلها التجاري 27/00 0782117 - B99

تحصلت على صفة مؤسسة اقتصادية عمومية (EPASPA) هذا بموجب عقد رقم 30/96 في 01/17 في المرة الأولى كانت بعد ماكانت مؤسسة محلية ثم 1996. يتمثل نشاطها الأساسي في عملية استيراد مواد البناء وتوزيعها .

في 1989 EDIMCO كان هدفها توسيع نشاطاتها، فانطلقت في مجال البناء (التشييد و التهيئة) أين تمكنت من إنجاز عدة مشاريع عمرانية ومؤسسات عمومية (المدارس و الثانويات ... الخ)، وفي 1994 وبعد قرار من سيد والي ولاية مستغانم، فهذه المؤسسة انطلقت في نشاط التهيئة العمرانية ونظرا للمشاكل التي اعترضتها في توزيع مواد البناء على مستوى السوق (نهاية استحوادها الأحادي و المنافسة الغير عادلة) وأصبح النشاط الأساسي للمؤسسة هو إنشاء التهيئة العمرانية .

إن مؤسسة EDIMCO بإمكانياتها تنظر للنتائج الإيجابية التي تحصلت عليها السنوات الأربعة الأخيرة (2010-2014) (ونظرا لصحتها المالية الجيدة) دفع رواتب العمل في مواعيدها، وضعيتها اتجاه الضرائب وشبه الضرائب التي تدفع في وقتها المحدد) خاصة الوضع الاجتماعي المستقر .

ومن أجل تطوير هذه المؤسسة، قرر المسؤولين تغيير المؤسسة إلى صفة مجموعة وهذا يخلق 2 فروع لها (تجارية ، إنجاز وتهيئة عمرانية .)

وتتكون مؤسسة إنتاج مواد البناء EDIMCO من وحدات تتمثل فيما يلي :

-*وحدة الحديد و الصلب.

-*وحدة التعبئة و التغليف و التوزيع.

-*وحدة الترقية العقارية .

-*وحدة التجارة.

حيث رقم هاتفها هو 045434869 و الفاكس 045434313 و045434092

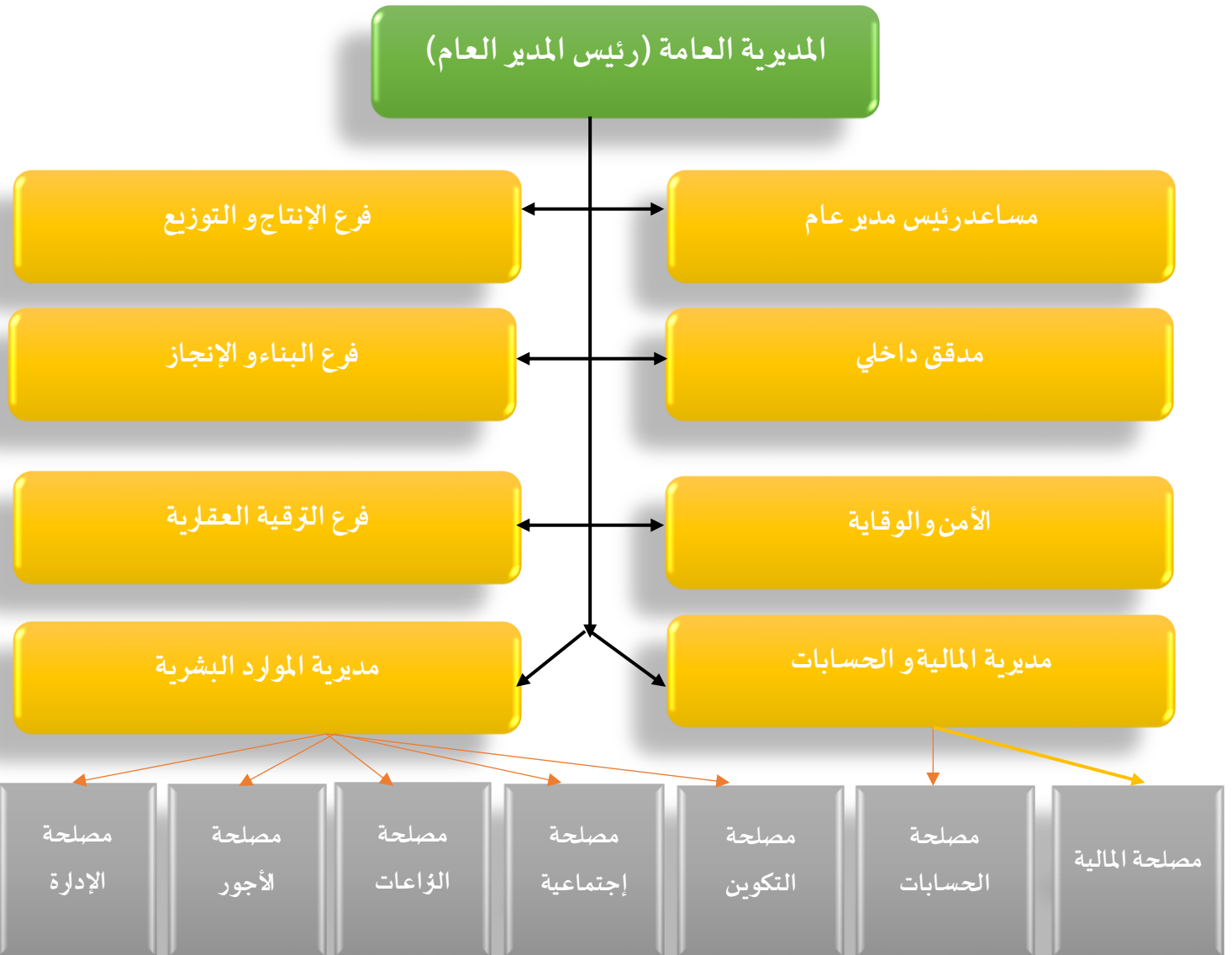
و بريدتها الالكتروني هو: edimcomostaganem@yahoo.fr

موقعها الالكتروني: www.edimco-mostaganem.dz

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

أولاً: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم 3.1: الهيكل التنظيمي



المصدر: مكتب المستخدمين، مؤسسة EDIMCO

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

01. المدير العام: يمثل أعلى سلطة في الهرم التنظيمي ومن مهامه:

- تسيير الشركة و الإشراف عليها كما يقوم بمتابعة المصالح و الأقسام التي تقع تحت سلطته .
- تحليل التقارير الواردة و الأقسام و اتخاذ القرارات الهامة و المناسبة .
- عقد اجتماعات وإدراج السياسات خاصة بكل مصلحة .

1-1 - مساعد مدير عام: يعتبر أهم قسم في الإدارة فهي تهتم بتنشيط وترقية المؤسسة نظرا لعلاقتها المباشرة مع المدير كما تعتبر حلقة وصل بين باقي الأقسام و المدير وتتمثل مهامها في :

- مساعدة المدير في تنظيم أعماله؛
- تقديم التقارير من المصالح إلى المدير؛
- تنفيذ قرارات المسؤول الأول في المؤسسة؛
- الرد على المكالمات الموجهة إلى المدير وضبط الاستقبالات الخاصة بالأشخاص المتعاملين معه .

1-2 المدقق الداخلي: يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لخدمة الإدارة من خلال منع وقوع الأخطاء و الغش و الانحراف عن السياسات الموضوعية .

1-3 الأمن و الوقاية: يهتم عامة بسلامة وأمن المؤسسة وهذا بإشرافها على :

- تنشيط وتسيير البرنامج العام للأمن و الوقاية من الأخطار التي تهدد المؤسسة؛
- تنظيم الحراسة و السهر على أمن الممتلكات و الأجهزة و عمال الوحدات؛
- تكوين العمال على الوقاية و الأمن الصناعي .

- 1-4 فرع الإنتاج و التوزيع :تقوم بشراء و إنتاج وبيع مواد البناء .
- 1-5 فرع البناء و الإنجاز :يقوم ببناء وانجاز مشاريع السكن و غيرها من مشاريع الدولة.
- 1-6 فرع الترقية العقارية :تقوم بشراء الأراضي من الدولة والخاص عن طريق مجلس الإدارة وتقوم ببناء السكن وبيعه بصيغة الترقية العقارية (إنتاج السكن).

2. مدير المالية و الحسابات : هو المسؤول على المصلحة المالية وتتفرع إلى :

- مصلحة المالية :تهتم بتخطيط الميزانية المالية للمؤسسة والتسيير المالي للمدخلات و المخرجات .

-مصلحة الحسابات: يتولى المحاسب مختلف التسجيلات المحاسبية للعمليات التي تقوم بها الشركة(شراء، بيع، التحصيل، التسديد).

3. مديرية الموارد البشرية :تهتم بالجانب البشري وهي الجهة المسؤولة عن العاملين بالمؤسسة إذ تقوم باتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمستخدمين من حيث التوظيف، الترقية، العقوبات، دفع الرواتب فهي تقوم برواتب العمال، كما تهتم بتنظيم عمل المصالح و الفروع التابعة لها وتأمين محيط العمل من المخاطر.

المطلب الثالث: مهام وأهداف مؤسسة EDIMCO

أولاً: المهام

تتولى المؤسسة مهام تسويق مواد البناء و الإسمنت و الصلب و الخشب و المنتجات الخشبية و البلاط، منتجات التدفئة... الخ، وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى:

- مهمة مؤسسة EDIMCO الرئيسية في الإنتاج، البيع و التوزيع؛
- إضافة للمسة المحلية على المنتج وترقيته إلى مصاف المنتج العالمي؛

- وضع القوانين و البرامج وإشرافها على كل الوحدات التابعة لها قانونيا .

ثانيا: الأهداف

تتراوح أهداف المؤسسة بين أهداف اقتصادية اجتماعية ، وكما ذكرنا أن أهم هدف للمؤسسة هو البقاء و الاستمرار. وتتمثل فيما يلي :

1. الأهداف الاقتصادية: و تتلخص فيما يلي :

- العمل على تحقيق عائد مناسب على رأس المستثمر عن طريق استغلال كل الطاقات الإنتاجية و المهارات الفنية للعمال؛
- العمل على الدخول في الأسواق الدولية؛
- العمل على تلبية رغبات الزبائن عن طريق إنجاز طلبياتهم في أقل قدر ممكن.؛
- محاولة الاحتكار و المضاربة في الأسواق الوطنية و الذي يعتبر الهدف الأساس ي وراء تأسيسها .

2. الأهداف الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي :

- تلبية احتياجات السوق الوطني و الاستغناء عن الاستيراد من الخارج خاصة إذا علمنا انه بالعملة الصعبة، ومن ثم تصدير الفائض الذي يكون بدوره موردا للعملة الصعبة؛
- رفع المستوى المعيشي للعمال عن طريق فتح فرص عمل لهم وتكوينهم ورفع مستواهم المهني؛
- المساهمة في امتصاص الطاقة عن طريق فتح أبواب التوظيف أمام الشباب؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة وفي تمويل الخزينة العمومية.

المبحث الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومة المحاسبية على مستوى

مؤسسة Edmico

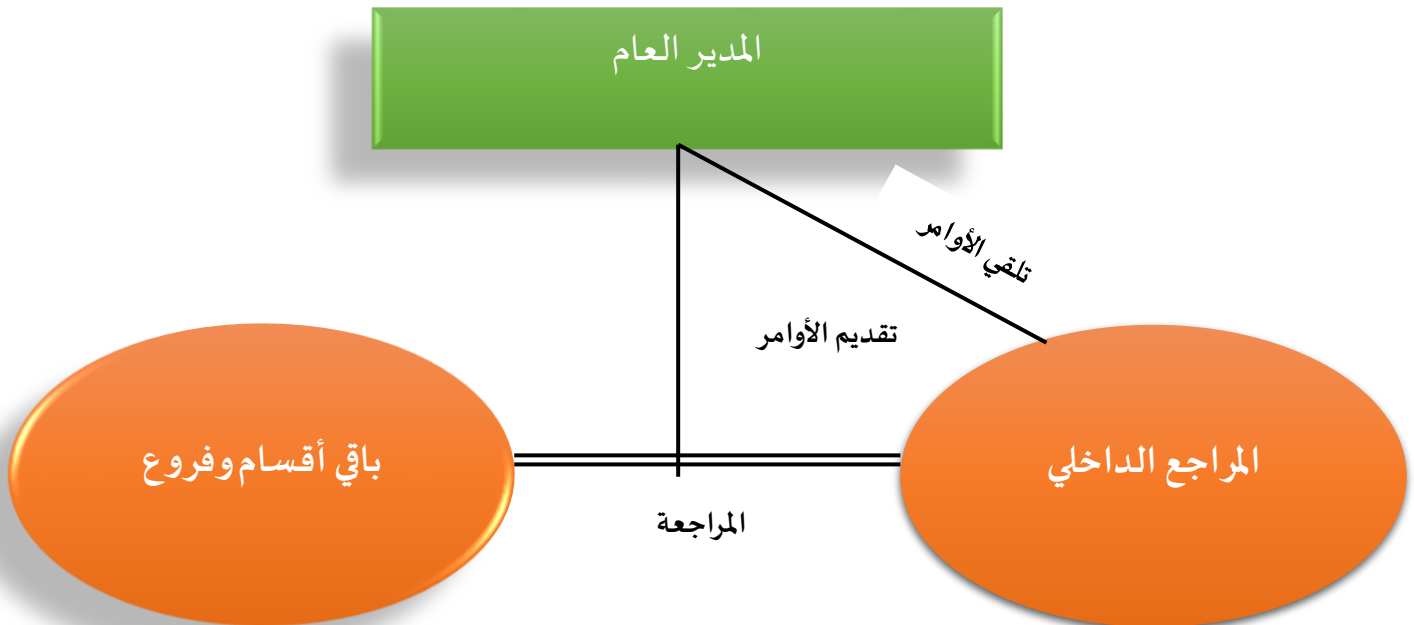
المطلب الأول: المراجعة الداخلية في مؤسسة Edmico

أولاً: تقديم المراجعة الداخلية في المؤسسة.

تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة وهي تعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى توافق النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق أعلى كفاءة إنتاجية.

فهي الركيزة الأساسية لسير الجيد للمؤسسة فهي تتميز بقدر كبير من الاستقلالية وهذا ما يمكننا من أداء مهمتها بصفة جيدة ومتميزة، حيث تكون المراجعة بصفة دورية و الشكل التالي يوضح مكانة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.⁵¹

الشكل رقم 3.2: مكانة المراجعة الداخلية في العيكل التنظيمي لمؤسسة Edimco



51- من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع الداخلي .

ثانياً: مهام المراجع الداخلي في مؤسسة EDIMCO

يتمثل مهام وعمل المراجع الداخلي على مستوى المؤسسة EDIMCO في :

- توفير البيانات وإدارة الخدمات اللوجستية للمراجعين الخارجيين، والرد على استفساراتهم وتقديم الأدلة لإثبات الحسابات حسب الحاجة؛
- تحليل المعلومات والبيانات والمخرجات المختلفة المتعلقة بالجهة للتأكد من تطبيقها للأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات المالية وإبلاغ الإدارة في حال ملاحظة أي خلل في التطبيقات؛
- إعداد الوثائق والتقارير المتخصصة المتعلقة بنتائج أعمال المراجعة الداخلية لمناقشتها وتقديم التوصيات لاتخاذ التدابير التصحيحية وإدخال التحسينات اللازمة، وعرضها وتوضيحها وحفظها في قاعدة البيانات الخاصة بها وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة على مستوى المؤسسة.
- تخطيط عمليات المراجعة الداخلية في الجهة ومتابعة تنفيذها وفقاً للسياسات واللوائح والإجراءات المنظمة؛
- تقييم الالتزام بالإجراءات والسياسات المؤسسية وتقييم مختلف العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر وما إلى ذلك من العمليات الداخلة ضمن أعمال المراجعة الداخلية؛

المطلب الثاني: المقابلة

وبغية توصل ومعرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لدى مؤسسة EDMICO قمنا بإجراء مقابلة مع المراجع الداخلي لمؤسسة EDIMCO .

كانت لنا هناك مجموعة من أسئلة قدمنا بطرحها على مراجع الداخلي على مستوى مؤسسة EDMICO، هذا خلال فترة تربصنا والذي أجريناه لمدة 15 يوم في فترات متقاطعة نظراً لإنشغال المراجع الداخلي.

الجدول رقم 01: أسئلة المقابلة

لا	نعم	الأسئلة
	X	تمتاز المعلومات المحاسبية مستخدمة لديكم بالدقة
	X	تشتمل المعلومات المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية على الحياد (الخلو من التحيز)
X		يمكن القيام بعملية مقارنة للقوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم لفترة مالية أخرى لنفس المؤسسة
	X	تقدم المعلومات المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية وصفا كاملا للأوضاع المالية للمؤسسة
X		يؤدي إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وإلى توفير معلومات صادقة
	X	يتم إتاحة المعلومات عند الطلب وفي الوقت المناسب لها حسب التشريعات
X		القوائم المالية التي يتم إعدادها يمكن الاستفادة منها من قبل غالبية الأطراف
X		يوجد تعارض بين مصالحكم بصفتم مراجع داخلي ومصحة الشركة في جودة المعلومات المحاسبية
	X	هل تقومون كونكم مراجع داخلي بالتأكد من المعلومة المحاسبية تم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبية المتفق عليها
X		هل تملكون الاستقلالية في إعطاء المعلومة المحاسبية
	X	المؤهلات الفنية و العلمية لديكم تلعب دور في تفعيل عوامل جودة المعلومات المحاسبية
	X	تقومون باستمرار بزيادة كفاءة وفعالية وجودة خدماتكم والتي بدورها تؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية

X	من أساسيات عملكم عند إعداد تقرير توفرون معلومات خالية من التحيز مما تزيد في ثقة مستخدمي التقارير المالية
X	بالاعتماد على التكنولوجيا في الوحدة الاقتصادية تتحسن عملية المراجعة
X	المراجعة الداخلية دور في جعل المعلومات المحاسبية تعبر عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وخالية من أي أخطاء
X	يتوفر لديكم فهم لطبيعة عمل المؤسسة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
X	تساهم المراجعة الداخلية في إعطاء معلومات محاسبية ذات جودة عن طريق قيامها بمراجعة القوائم المالية
X	يمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى السجلات و الأشخاص المناسبين لأداء واجبه دون قيود، مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الثالث: نتائج المقابلة

وعليه من خلال هذه المقابلة كانت لنا جملة من النتائج :

- تساعد خدمات المراجعة الداخلية المؤسسة في تحقيق أهدافها بتوفير مدخل منظم ومنطقي لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والعمليات الرقابية
- يساهم تطبيق المراجعة الداخلية داخل مؤسسة EDMICO في حماية أصولها؛
- تساهم المراجعة الداخلية في تحسين ملائمة المعلومة المحاسبية م مؤسسة EDMICO من خلال القيمة التنبؤية للمعلومة وتوقيتها المناسب وصحة التوقعات السابقة؛
- المراجعة الداخلية مسؤولة عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية التي تشمل رقابة كفاية وفاعلية العمليات، وصحة وسلامة وبالتالي جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية؛

- توافر الصفات الرئيسية و الثانوية في المعلومات المحاسبية إلى زيادة الجودة والمصداقية، والتي تتمثل في العوامل التي تقاس بها الجودة مثل القابلية للفهم، الحياد و الملائمة.
- المراجع الداخلي موظف ذو كفاءة عالية وخبرة ودرجة كبيرة من النزاهة؛
- المراجعة الداخلية من بين الوسائل الأكثر فاعلية في التوجيه و الترشيح في عملية اتخاذ القرار لما توفره من معلومات دقيقة وصحيحة حول مختلف العمليات التي تقوم بها مختلف مصالح المؤسسة؛
- المراجعة الداخلية تعتبر من أهم الآليات المساهمة في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
- العلاقة الإرتباطية بين المراجعة الداخلية كمتغير مستقل وجودة المعلوم المحاسبية كمتغير تابع علاقة طردية قوية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الجانبي التطبيقي إستخلصنا أن المراجعة الداخلية هي ضرورة حتمية من أجل حفاظ المؤسسة على نشاطها وتشعبها أكثر و أكثر .

الختامة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية، وجدنا عبارة عن وظيفة يقوم بتأديتها الموظفون داخل الشركة، تبرز الآليات الأساسية لإعطاء الضمان لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدر عن مدى صحة ودقة عدالة تلك القوائم المالية.

كما استخلصنا بأن المعلومات أصبحت مصدرا رئيسيا لحياة المؤسسة وديمومتها ولها تأثير على قدرتها في المنافسة، والبقاء في مجال الأعمال لذلك تفيد هذه المعلومات بشكل كبير وفعال متخذي القرار، ومنه يجب على المؤسسة القيام بمراجعة العمليات المحاسبية وذلك من أجل التحسين في جودتها.

❖ التوصيات:

من خلال هذه الدراسة خرجنا بجملة من التوصيات كما يلي:

- ضرورة توعية الموظفين من أجل تعاونهم مع المراجع الداخلي أثناء تأدية مهامه وتغيير نظرته اتجاهه؛
- العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المراجعة الداخلية لكي تتمكن من القيام بأداء مهامها على أكمل وجه لضمان تطبيق وتفعيل القرار؛
- تفعيل آليات الرقابة على إعداد وعرضا لقوائم المالية، وبالتالي على إنتاج المعلومات المحاسبية من خلال التأهيل المناسب للمراجعين وخاصة على المستوى الداخلي مع ضرورة التزام هؤلاء بالقيم الأخلاقية؛
- ضرورة اهتمام المراجع الداخلي بتطوير قدراته المعرفية و المهنية بصورة مستمرة، ليظل مواكبا لكل ما يستجد من متطلبات ومعايير وقواعد تحكم سلوكه المهني، وتعمل على تنمية وتطوير أداء مهامه بكفاءة فعالية.

الخاتمة

- التأكد من صحة المعلومات المحاسبية وفرض رقابة مستمرة على البيانات والإجراءات، عن طريق وضع نظم رقابة داخلية فعال يساهم في تسيير عملياتها، والتحقق من سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء، الغش والإهمال.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

▪ المراجع باللغة العربية

1. احمد جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث: الإطار الدولي، دار الصفاء للنشر و التوزيع الأردن 2005.
2. أرفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الأولى عمان، دار المسيرة، 2011.
3. ألفين أرينز، جيمس لويك، ترجمة محمد عبد القادر الديسبيطي، المراجعة مدخل متكامل، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 1960.
4. ثناء على القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
5. خالد أميم، علم التدقيق الحسابات الناحية النظرية، دائل وائل للنشر، الأردن، 2007.
6. رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013.
7. السقا أحمد، المراجعة الداخلية (الرياض، الجمعية السعودية للمحاسبة، 1997
8. عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية و لمراقب المالي من ا حية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
9. عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السرايا، فتحي رزق السوافري، الرقابة و المراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2006
10. فتحي رزاق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002 .
11. محمد الحسين عبد الفاتح، سريا محمد السيد، الرقابة المراجعة الداخلية على مستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2004.

قائمة المصادر والمراجع

12. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق،الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2001.

13. مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور،المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002 .

▪ مجلات:

1. أحمد على إبراهيم، التأصيل المهني للمراجعة الداخلية (دراسة تطبيقية)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة-فرع بنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 1998

2. عوض الله جعفر الحسين أبو بكر،أهمية جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12، السودان ،2012.

▪ أطروحات ورسائل التخرج

▪ أطروحات الدكتوراه:

1. شريقي عمر ، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2012.

2. عبد الباسط مداح،اثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2020/2019.

3. مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003.

قائمة المصادر والمراجع

▪ رسائل الماجستير

1. رغبة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المعارف وإثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2014.
2. حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدانمرك، 2010.
3. عمر ديلمي، اثر دور المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبه، باتنة ، 2008.
4. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008-2009.
5. حولي محمد، المراجعة المحاسبية في المؤسسة لاقصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

▪ مذكرات الماستر

1. عبابسة شهرة ، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي، دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021-2022.

قائمة المصادر والمراجع

2. نجيبه بن مسعود، مساهمه المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمه كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم مالية ومحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2014 .

❖ المراجع باللغات الأجنبية

1. Bènedict g et keravel r .evaluation du contrôle interm .foucher. Paris 1990 .
2. Chartered institute of internal auditors, what is internal audit?, information to help you understand the role and value of internal audit, london, 2015.

❖ المراجع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني: <https://ae.linkedin.com/pulse>، مقالة حول المراجعة الداخلية
2. الموقع الإلكتروني: <https://www.th3accountant.com/2020/02/Internal-audit.html>
3. الموقع الإلكتروني: <https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q>

اللاحق

الملحق رقم 01:

**Compte Rendu D'audit Filiale Promocoo Reco.O
Sidi Othmane**

GRUPE EDIMCO

EPE/SPA

CAPITAL SOCIAL 200.000.000 DA

CELLULE AUDIT INTERNE

SIDI-LADJAL

MOSTAGANEM

N° 01

REF : 26/2013

MOSTAGANEM LE 24.10.2013

**COMPTE RENDU D'AUDIT
FILIALE PROMACOO ET RECO.O
SIDI OTHMANE**

Suite à la C.I.n°000155 du 22.10.2013 émanant de Mr le Président Directeur Général ordonnant un Audit au niveau des filiales PROMACO.O et RECO.O.EDIMCO Mostaganem.

Au vu de cela nous relevons les constats suivants :

Pour la filiale PROMACO.O elle est opérationnelle à en matière de production et de distribution.

- Les procédures de gestion sont appliquées comme celles de la Direction Générale.
- L'organigramme de la filiale doit être impérativement mis en place.
- Les répartitions des tâches de chacun doivent être conformes à l'organigramme.

L'effectif de cette structure est de 36 travailleurs dont 20 Contractuels avec une masse salariale mensuelle de 1.742.979 da.

- Le service commercial** maintient les mêmes procédures de distribution et de production arrêtées par la Direction générale.
- Les remarques soulevées lors de l'Audit du 7.10.2013 concernant l'absence des bons de livraison et la facturation de vente de ciment

faites à l'avance ainsi l'anomalie des fiches de stock sont totalement prises en charge et assainies.

- **La gestion des stocks** répond aux principes de gestion et aux procédures. Les fiches de stock et documents utilisés sont respectés et sont tenus à jour.

- **La production** de menuiserie des agglomérés et du béton doit être organisée dans son programme par la tenue de livre de production. La production se présente à fin septembre 2013 comme suit :

*Menuiserie.....1.750.900 da HT

*Agglomérés.....133.174 da HT

*Béton.....459.539 da HT

- **Le service de comptabilité** et finances est opérationnel et sa comptabilité est à jour ainsi que les livres légaux et les livres comptables.

Les espèces en caisse contrôlées sont de 36.436 da sont conforme au livre.

-Il à été demandé au directeur de la filiale de désigner une personne responsable habilitée à retirer des fonds de la caisse pour faire d'éventuels achats urgents.

- **Le service du personnel** est totalement pris en charge en matière de gestion du personnel et de paie depuis août 2013.

Les livres légaux du service sont à jour .

Il y'à lieu de compléter les dossiers du personnel par les décisions et contrats des concernés. (Documents indispensables pour la paie).

-Le secrétariat de direction est assuré avec son ensemble d'éléments de travail.

En matière d'hygiène et sécurité des livres sont ouvert à cet effet. en signe de suivi et de prudence il est conseillé de rappeler les dates de péremption des extincteurs sur le livre de sécurité. nous avons relevé également les situations suivantes.

-VENTES COMMERCIALES. (Janvier à septembre 2013)

*Ciment.....	38.179.294 da HT.
*Sanitaire.....	576.887 da HT.
*Quincaillerie.....	9.918 da HT.
*Plâtre.....	4.974 da HT.
*Produits métallique.....	460.772 da HT.
*Fer rond.....	3.032 da HT.
*Menuiserie.....	20.188 da HT.
TOTAL.....	39.255.065 da HT.
*Transport.....	4.366.750 da HT.
Total.....	43.591.815 da HT

-ACHATS DE MARCHANDISE ET FOURNITURES (à fin sept 2013)

*Ciment sac.....	27.535.432 da HT
*Ciment vrac.....	147.115 da HT
*Bois et dérivés.....	295.499 da HT
*Fer à béton.....	1.598.688 da HT
*Produits rouges.....	1.074.792 da HT
*Quincaillerie.....	.954.005 da HT
*Sanitaire.....	409.272 da HT
*Céramique.....	1.492.861 da HT
*Fourniture électricité.....	.317.300 da HT

*Gravier/sable/carrelage.....	464.629 da HT	04
*Pneumatique.....	1.001.013 da HT	
*Pièces de rechange.....	105.548 da HT	
*Huiles et graisses.....	77.577 da HT	
TOTAL.....	35.473.732 DA HT	

-CONSOMMATIONS.

*Carburant.....	762.478 da HT
*Huiles et graisses.....	65.985 da HT
*bois et dérivés.....	512.241 da HT
*Ciment sac.....	27.064.211 da HT
*Autres quincaillerie.....	1.410 da HT
*Sanitaire.....	201.272 da HT
*Céramique.....	319.652 da HT
*Fers tous corps.....	423.603 da HT
*Pièces de rechange.....	397.124 da HT
*Pneumatiques.....	690.101 da HT
TOTAL.....	30.438.077 DA HT

LES APPROVISIONNEMENTS sont constitués de 77% de ciment sac et le reste en autres matériaux de construction.

LES STOCKS sont constitués de 90% de produits vétustes et invendables.

II-POUR LA FILIALE RECO.O son activité est sanctionnée par un plan de charge des travaux restent à réaliser des projets initiaux(172/24.L)

La filiale aura beaucoup de possibilités pour avoir de nouveaux plans de charge une fois qu'elle obtiendra son certificat de qualification.

La structure est dotée de tous les éléments et moyens de fonctionnement
Ainsi les procédures de gestion mises à sa disposition en matière de gestion et de comptabilité et d'administration générale conformément au statut et aux règles et mesures .

L'effectif de cette structure est de 69 travailleurs dont 44 contractuels.

La masse salariale mensuelle est de 2.888.996 da.

La comptabilité et les salaires sont assurés par la filiale depuis août 2013.

La gestion des stocks est opérationnelle avec tous éléments et mesures prévus par les procédures.

La sous traitance des projets à coûté 2.904.648 da HT à fin septembre 2013. (Dont 1.772.928 da HT concerne la SONELGAZ)

Les situations des travaux réalisés à fin septembre 2013 sont de 17.129.084 da HT. (Dont 12.367.870 da HT concerne les travaux d'aménagement 172.L).

Les consommations de RECO.O sont les suivants.

Ciment sac	1.203.519 da HT. (235 T)
Ciment blanc.....	5.550 da HT.
Plâtre.....	19.859 da HT.
Plomberie.....	684.815 da HT.
Peinture-vitrerie-accessoires.....	188.953 da HT.
Electricité.....	298.093 da HT.
Etanchéité.....	74.860 da HT.
Produits rouge.....	1.064.693 da HT.
Sanitaire.....	509.558 da HT.
Céramique.....	313.983 da HT.
Produits métalliques/fer.....	1.726.212 da HT.
Gravier.....	54.920 da HT.
Granito.....	114.324 da HT.
Autres quincaillerie.....	360.145 da HT.
Maintenance.....	44.500 da HT.
Carburant STATION	35.750 da HT.
TOTAL.....	6.699.734. HT

CAS RELEVES ET RECOMMANDATIONS

- *Les dossiers administratifs du personnel doivent être mis à jour en les complétant de décisions et contrats des travailleurs.
- *Un montant de 13.200 da concernant la prime de femme au foyer à été payé à tort à Dellali mustapha. (Il y'a lieu d'opérer la retenue).
- *Les bons de sortie et des entrées dans la gestion des stocks doivent porter les prix unitaires et les montants des produits.
- * Mise en place des organigrammes fonctionnels des 02 filiales.
- *Un logiciel pour la gestion des stocks et la facturation doit être mis en place et mis en service pour **PROMACO.O ET RECO.O.**
- *Assainir les stocks avariés et invendables de PROMACO.O.
- *Assainir les matériels mis en réforme des 02 filiales.

CONCLUSION

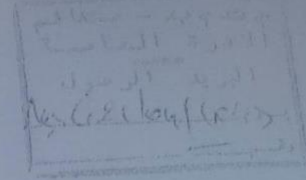
Aucune anomalie importante n'a été décelée dans cet audit à part les cas cités doivent être impérativement assainis.

Le présent rapport est remis à Mr le PDG à titre de compte rendu.
Veuillez, agréer, et croire Mr le PDG, l'assurance de mon profond respect.

الملحق رقم 02:

Compte Rendu D'audit Interne Comptabilité Générale Et Financies
Janvier / Février / Mars 2013

EDIMCO MOSTAGANEM
CAPITAL SOCIAL. 200.000.000 DA
CELLULE AUDIT INTERNE
MOSTAGANEM



Mostaganem le 18.04.2013.

Compte rendu d'Audit interne

réf : 14/2013

Comptabilité générale et finances

Janvier/Février/Mars 2013.

Audits internes du 16 et 17 avril 2013 relatifs aux contrôles et vérifications des procédures de gestion et contrôle interne de la structure comptable et finances.

-Brouillards des banques non à jour pour le 1/ trimestre 2013.

-Livre des chèques émis non à jour pour le 1/trimestre 2013.

***Ne porte pas l'ensemble des chèques sortis.**

-Livre des chèques reçus non tenu.

-Livre de suivi de la consommation de carburant à jour 1/T/2013.

***(D.Générale/siège)**

-Etats de rapprochement bancaire non arrêtés pour le 1/T/2013.

-Brouillard de caisse à jour au 31.03.2013.

-Comptabilité Générale à jour au 31.03.2013.

factures pro forma des 03 fournisseurs.

*Ceux sont des Factures qui dépassent le seuil de 500.000 da fixé par les procédures.

-La Gestion caisse

-Il à été procédé **04 contrôles inopinés** de la caisse pour les mois de janvier à mars 2013. Et nous concluons les détails suivants.

Mois	Solde Initial	Solde Livre	Solde Espèces	Ecart +/-	Recettes	Dépenses
Janvier	3.067	14.093	14.095	+02	120.000	108.974
Février	14.093	22.158	22.165	+07	240.000	231.935
Mars	22.158	124.789	124.797	+08	240.000	137.369
TOTAL		124.789	124.797	+08	600.000	478.278

-**Bons de caisse** du 06 et 28/03/2013 de 34.000 da non encore régularisés au 31.03.2013.


-Demandes de fonds de caisse toujours non ordonnées par les responsables de la structure. (Signatures).

-**Les bons pour** dépensés par caisse doivent êtres solutionnés soit par des conventions ou des factures.

Au vu de ce qui à été relevé dans le présent rapport, **nous invitons Les responsables de cette structure de procéder aux régularisations.**

Le présent compte rendu est remis à Mr le PDG avec copie au DAF.

Veuillez, agréer, et croire Mr le PDG, l'assurance de mon profond respect.



الملحق رقم 03:

**Rapport D'audit Interne Tresorerie Banques Et
Caisse Au 31/12/2014**

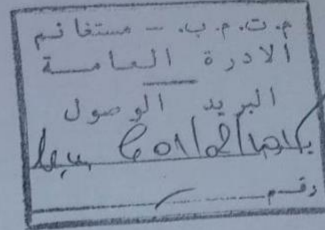
SGP EL OUEST
CAPITAL SOCIAL.200.000.000 DA
CELLULE AUDIT INTERNE
SID- LADJEL
MOSTAGANEM

Mostaganem le 31.12.2014

REF : 31/2014

Rus le 01/02/15

DFC



RAPPORT D'AUDIT INTERNE
TRESORERIE BANQUES ET CAISSES
AU 31 DECEMBRE 2014

A la suite de nos vérifications et nos contrôles d'Audit inopinés sur la gestion des trésoreries des filiales et Entreprise mère. La situation se présente comme suit.

1- Direction générale/SIEGE.

***La Caisse à pour mouvements durant l'année 2014 comme suit.**

-Le solde à nouveau est de 93.438.95 da.

-Les recettes sont de 1.440.009.55 da.

-Les dépenses sont de 1.55.448.50 da.

-Le solde au 31.12.2014 est de 0 néant. **PV.ARRETE AU 31.12.2014.**

***Les 08 Banques CPA ont pour mouvements durant l'année 2014 comme Suit.**

-Les soldes à nouveau sont de 83.901.149.23 da

-Les débits sont de l'ordre de 345.372.240.10 da

-Les crédits sont de l'ordre de 416.464.725.31 da

-Les soldes sont de l'ordre de 12.808.673.57 da

***La banque BDL 425 à pour mouvements pour l'année 2014.**

-Le solde à nouveau est de 155.171.67 da

-Les débits sont néants.

-Les crédits sont de 1.872.00 da.

-Le solde est de 153.299.67 da.

niveau du CPA 423 Mostaganem

***La banque PRIMO.O à pour mouvements pour l'année 2014.**

-Le solde à nouveau est de 4.999.179.37 da.

-Le crédit est de 61.345.50 da.

-Le solde final est de 4.937.833.87 da.

-Les disponibilités D.Gle et PRIMO.O sont de 167.899.806.61 da

2-FILIALE RECO.O

***La caisse à pour mouvements pour l'année 2014 :**

-Le solde à nouveau est de 50.705.00 da

-Les recettes sont de 1.060.000.00 da

-Les crédits sont de 1.070.538.85 da

-Le solde final est de 40.166.15 da PV.ARRETE AU 31.12.2014.

***La banque CPA. 405.03.33.à pour mouvements au 31.12.2014.**

-Le solde à nouveau est de 8.170.582.56 da

-Les débits sont de 81.534.591.80 da

-Les crédits sont de 85.605.737.63 da

-Le solde est de 4.099.436.73 da.

-Les disponibilités RECO.O sont de 4.139.602.88 da au 31.12.2014

3- FILIALE PROMACO.O

***La caisse à pour mouvements pour l'année 2014.**

-Le solde à nouveau est de 65.839.00 da

-Les débits sont de 700.000.00 da

-Les crédits sont de 711.654.56 da

-Le solde final est de 54.184.44 da ARRETE AU 31.12.2014.

***La banque CPA.N° 405.400.04.30.à pour mouvements pour l'année 2014.**

-Le solde à nouveau est de 17.457.916.10 da

-Les débits sont de l'ordre de 81.234.388.74 da

-Les crédits sont de 93.472.366.05 da

-Le solde final est de 5.219.938.79 da

-Les disponibilités de PROMACO.O sont de 5.274.123.23 DA.

4-Les disponibilités totales de l'Entreprise sont de 177.313.532.72 da

5-Les états de rapprochement bancaire sont également arrêtés et mis à jour.

6-En comparaison des disponibilités y compris les placements à terme de l'année de 2013 sont supérieurs de 56.180.279.06 da par rapport à l'année 2014 (233.493.911.78 da).

7-La cellule d'Audit interne recommande l'entreprise de mettre en œuvre des opérations de fructifications de ces placements à terme dans d'autres créneaux bénéfiques pour l'entreprise. (Achats de terrains pour la promotion. Immobilière)

8-La situation de la trésorerie 2014 reflète une bonne santé financière avec laquelle les ambitions et les objectifs seront facilement réalisés.

9-Il est conseillé au responsable de la comptabilité de rapprocher les prévisions budgétaires de l'année avec les réalisations.

10-Au vu des contrôles et des vérifications des documents comptables la situation est juste et fiable.

Le présent rapport est remis au PDG à TITRE DE COMPTE RENDU.

Veillez, agréer et croire Monsieur le PDG l'assurance de mon profond respect.

ملخص الدراسة:

يتمحور موضوع دراستنا حول دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، والتي أبرزت الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة الداخلية في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وتعتبر المراجعة الداخلية من أهم الآليات المساهمة في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وتناولنا هذه الدراسة في شقين معتمدين فيها على المنهج الوصفي والتحليلي، الشق النظري كان عبارة عن مفاهيم عامة حول الدراسة، أما الشق التطبيقي كان إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري في مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم.

كلمات مفتاحية: المراجعة الداخلية - المعلومات المحاسبية - تحسين الجودة.

Abstract

The subject of our study revolves around the role of internal auditing in improving the quality of accounting information, which highlighted the effective role played by internal auditing in providing high-quality accounting information. Internal auditing is considered one of the most important mechanisms contributing to achieving the qualitative characteristics of accounting information.

We dealt with this study in two parts, relying on the descriptive and analytical approach. The theoretical part was general concepts about the study, while the applied part was a projection of what we discussed in the theoretical aspect in the building materials distribution institution in Mostaganem.

Keywords: internal audit - accounting information - quality improvement.